



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

رئيس التحرير : وائل سعد

نائب رئيس التحرير : باسم القاسم

مدير التحرير : وائل وهبة

العدد : 5001

التاريخ : الخميس 2019/8/1

الفبر الرئيسي



الجيش الإسرائيلي يعلن استعداداه لتنفيذ
عملية عسكرية في غزة.. خطة لإلحاق
الضرر الشديد بحماس دون إسقاطها

... ص 3

أبرز العناوين



نتنياهو وغانس يتعهدان باستمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان
فريدمان: نؤيد حكما ذاتيا للفلسطينيين وخطتنا خالية من حل الدولتين
حماس تستنكر مقدمة إخبارية لـ "LBC" محرّضة على اللاجئين الفلسطينيين وتدعوها للموضوعية
يديعوت أحرونوت: ترامب يطلق خطته لـ "السلام" في كامب ديفيد
سويسرا وهولندا تعلقان دعمهما بسبب "تقرير فساد" .. أونروا: نتعرض لضغوطات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

<u>السلطة:</u>	
5	2. "الخارجية الفلسطينية" ترفض خطة نتياهو الخاصة بالبناء في مناطق "ج"
6	3. المجلس التشريعي الفلسطيني: جميع مخططات تهويد القدس ستبوء بالفشل
7	4. المالكي: نتحرك لعقد اجتماع أممي يبحث انتهاكات "إسرائيل"
8	5. أبو ردينة: من حق شعبنا البناء على أراضيه من دون إذن
<u>المقاومة:</u>	
8	6. حماس تستنكر مقدمة إخبارية لـ "LBC" محرّضة على اللاجئين الفلسطينيين وتدعوها للموضوعية
8	7. حمدان: زيارة إيران ستحدث نقلة إضافية في العلاقة الجيدة معها
9	8. حماس: مزاعم وقف التنسيق الأمني استهلاك إعلامي.. سياسة الباب الدوار تعكس الواقع المرير
9	9. حماس تنفي تشكيل "لجنة" لإدارة قطاع غزة
<u>الكيان الإسرائيلي:</u>	
10	10. نتياهو وغانتس يتعهدان باستمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان
12	11. وزير إسرائيلي: إقامة 6 آلاف وحدة استيطانية "يحول دون تحقيق الحلم العربي بإقامة دولة إرهاب"
13	12. أذرع الـ"سايبير" والـ"هايتك" ترفع ميزانية الاستخبارات الإسرائيلية بشكل قياسي
14	13. تقديرات إسرائيلية: حماس ستفتح جبهة بحال نشوب حرب بالشمال
15	14. التماس يطالب بمنع دخول إلهان عمر لـ"إسرائيل"
15	15. فشل الدمج مع "اليمن الموحد": "زيهوت" ينافس بقائمة مستقلة
16	16. الليكود يلجأ لكاميرات سرية تراقب انتخابات فلسطيني الداخل
16	17. تحريض وتهديدات بالموت لثلاث منظمات لحقوق الإنسان بتل أبيب
18	18. معهد إسرائيلي: استراتيجيتنا العسكرية فشلت أمام حماس بغزة
<u>الأرض، الشعب:</u>	
19	19. تراخيص البناء للفلسطينيين بمناطق "ج": محاولة إسرائيلية لتبييض الاستيطان
19	20. حراك المخيمات الفلسطينية في لبنان متواصل: معركة على حقوق اللاجئين
<u>الأردن:</u>	
20	21. العاهل الأردني يلتقي كوشنر في عمّان ويشدد على حلّ الدولتين و"سلام عادل"

	لبنان:
21	22. تلفزيون LBCI يستحضر الحرب اللبنانية ضدّ اللاجئين الفلسطينيين
21	23. "فلسطيني الخارج" يلتقي "بشور" ويبحث معه أزمة لاجئي لبنان
21	24. رسالة من وزير العمل اللبناني: الفلسطينيون مُعفى من "رسوم الاجازة" لا من الحصول عليها
	عربي، إسلامي:
25	25. مساعد لنتنياهو: السعودية تدرس شراء الغاز الطبيعي من "إسرائيل"
25	26. مصادر أمنية إسرائيلية: ضربات أخرى قريبة للوجود الإيراني في العراق
	دولي:
26	27. فريدمان: نؤيد حكما ذاتيا للفلسطينيين وخطتنا خالية من حل الدولتين
26	28. يديعوت أحرونوت: ترامب يطلق خطته لـ"السلام" في كامب ديفيد
27	29. سويسرا وهولندا تعلقان دعمهما بسبب "تقرير فساد" .. أونروا: نتعرض لضغوطات
28	30. كندا تمنع كتابة "صنع في إسرائيل" على منتج مستوطنة
	حوارات ومقالات
28	31. أوسلو وصفقة القرن.. والاستراتيجية الفلسطينية البديلة... باسم عثمان
32	32. الصهيونية و"العرق اليهودي"... جوزيف مسعد
36	33. "المصغر الإسرائيلي": إقرار البناء للفلسطينيين في المنطقة "ج" خطوة لتعميق السيادة الإسرائيلية... نوعا لنداو
38	كاريكاتير:

1. الجيش الإسرائيلي يعلن استعداداه لتنفيذ عملية عسكرية في غزة.. خطة لإلحاق الضرر الشديد بحماس دون إسقاطها
ذكرت القدس، القدس، 2019/7/31، رام الله- "القدس" دوت كوم- أعلن الجيش الإسرائيلي، مساء يوم الأربعاء، عن انتهاء استكمال استعداداته لتنفيذ عملية عسكرية في قطاع غزة، بعد أن أجرى أكبر تدريبات عسكرية في عسقلان.

وبحسب المتحدث العسكري الإسرائيلي، فإن الجيش يستعد لاحتمال حدوث تصعيد كبير في الجنوب على جبهة غزة، ولذلك وفق تعليمات رئيس الأركان أفييف كوخافي منذ تولي منصبه، فإن الاستعداد لعملية بغزة يعتبر الأهم حسب ترتيب الأولويات الأمنية.

وتضمنت الاستعدادات شراكة كبيرة بين الهيئات العسكرية في هيئة الأركان العامة، وقيادة المنطقة الجنوبية، حيث تركزت على زيادة بنك الأهداف، وتمكين الاستخبارات وربطها بالوحدات الميدانية الاستخبارية، وتنظيم الجهد اللوجستي المكثف.

وتم تنفيذ عملية الاستعداد على عدة مستويات، تمثلت في التخطيط والإجراءات القتالية، بمشاركة جميع الوحدات التي ستحارب في غزة، وزيادة بنك أهداف الحرب خلال عملية الاستعداد، وبناء خطط لإطلاق النار، حيث تم تنفيذ مخطط تدريبي يحاكي طبيعة القتال في غزة وقدرات "العدو" (أي الفصائل الفلسطينية).

وشاركت في التدريبات 8 فرق، ومئات من أفراد قوات الاحتياط، والقوات الجوية والبحرية في ساحة أسدود، إلى جانب قوات الهندسة. حيث وصفت تلك التدريبات أنها الأكبر منذ عملية الجرف الصامد "عدوان 2014"، ونفذت في مدينة عسقلان وبين المناطق السكنية، وتضمنت مجموعة من السيناريوهات.

ومن بين تلك السيناريوهات محاولة حماس اقتحام مدينة عسقلان بعدد كبير من المسحين، وسيناريوهات تتعلق بإخلاء الجرحى من الميدان، أو محاولة حماس السيطرة على كيبوتس قرب الحدود، أو إجلاء سكان خلال مدهامة حي ما في شمال قطاع غزة.

ويأمل الجيش الإسرائيلي بأن تكون الخطة مرنة ونموذجية، وأن يتم تنفيذها في فترات قصيرة وأن تكون أي حملة بغزة تنفذ في أقصر وقت ولا تصل إلى 51 يومًا مثل الحرب الأخيرة. حيث يستعد لأي عملية بأسلحة جديدة ومحدثة، بعضها مخصص لمحاربة الأنفاق.

ويقدر الجيش أن بناء الجدار السفلي والعلوي حول القطاع سيتم الانتهاء منه في منتصف 2020، وليس نهاية العام الجاري، وسيستطيع كشف الأنفاق الهجومية. حيث ركزت التدريبات أيضًا على التهديد المتمثل في الصواريخ المضادة للدبابات، إلى جانب الطائرات الصغيرة التي يمكن أن تستخدمها حماس لجمع معلومات أو تنفيذ هجمات. حيث أن قسم الدفاع الجوي لا زال غير راضٍ عن الحل المقدم لهذا التهديد، ويرى أنه بحاجة لتطور تكنولوجي آخر.

وقال ضابط من لواء جولاني، إن الجنود يعملون ليلاً ونهاراً، سرًا وعلانيةً، لحماية سكان النقب الغربي.

فيما قال كوخافي الذي تابع عن كذب التدريبات، أنه معجب بالتطور الميداني الكبير للجنود خلال الأشهر الأخيرة، وأن مستوى الاستعداد بات مرتفعاً للغاية لأي حملة عسكرية في غزة. وأشار إلى أن الهدوء النسبي حالياً في غزة لا يضلل الجيش، وأنه سيستمر في الإعداد خاصة وأن جبهة غزة من الممكن أن تتدخل فيها مواجهة في أي لحظة.

ونشرت وكالة سما الإخبارية، 2019/8/1، القدس المحتلة / سما /، قالت صحيفة هآرتس العبرية، في عددها الصادر اليوم الخميس، إن خطة القتال المعدة في الجيش الإسرائيلي بشأن التعامل مع غزة تهدف إلى إلحاق الضرر الشديد بحركة حماس، مع السماح لها بالاستمرار في الحكم حتى لو تم إضعافها. ووفقاً للصحيفة، فإن الجيش يرى بأن الحركة مناسبة لمواصلة السيطرة على القطاع. مشيرةً إلى أن المعركة المقبلة ستعتمد على سرعة تنفيذها وتحقيق قوة الردع في وقت زمني قصير، مقارنةً بالعمليات السابقة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش أجرى تدريباً شاملاً لمواجهة محتملة في غزة، بمشاركة واسعة من الوحدات والألوية المختلفة وحتى قوات الاحتياط والقوات الجوية والبحرية. وفتت إلى أن التدريبات أخذت بعين الاعتبار احتمال أن يكون القطاع جبهة ثانية خلال أي حرب على الحدود الشمالية، وهو ما يسبب تهديداً يتمثل في نقص أنظمة الدفاع الجوي التي قد لا تكون متاحة سوى على جبهة واحدة بسبب تهديد صواريخ حزب الله. كما شملت التدريبات التعامل مع الطائرات الصغيرة التي تستخدمها حماس، وقدرة الجيش على ضرب فرق إطلاق الصواريخ.

2. الخارجية الفلسطينية ترفض خطة نتنياهو الخاصة بالبناء في مناطق "ج"

غزة - رام الله: رفضت وزارة الخارجية الفلسطينية المقترحات الإسرائيلية الخاصة بالموافقة على بناء سكان الضفة الغربية في المناطق المصنفة «ج» وفي «اتفاق أوسلو»، باعتبار أن هذه الموافقة تثبت أن الاحتلال يعتبر هذه المناطق الفلسطينية «مخزوناً استراتيجياً» للاستيطان.

وقالت الخارجية في بيان لها، تعقيبا على ما كشفه الإعلام الإسرائيلي حول هذا الأمر، إن الحكومة الإسرائيلية تثبت برئاسة بنيامين نتنهاو يوما بعد يوم أنها تتعامل مع المناطق الفلسطينية المحتلة المصنفة (ج) على أنها «مخزون استراتيجي للاستيطان بما في ذلك توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة/ وشق طرق استيطانية من شأنها تحويل جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية إلى كتلة استيطانية واحدة متصلة جغرافياً»، لافتة إلى أن هذا المخطط يهدف إلى إقامة «دولة يهودية للمستوطنين على أرض الضفة الغربية».

وأكدت الخارجية أن هذا المخطط الذي وصفته بـ «الاستعماري التوسعي» تتكشف حلقاته يوماً بعد يوم على لسان العديد من المسؤولين الإسرائيليين وينقله الإعلام العبري. وأشارت إلى ما كشف عن وجود خطة إسرائيلية لبناء 6,000 وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وما أعلن عنه من مخطط لبناء 2,000 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة «راموت» في القدس الشرقية المحتلة، وعدد من الفتاوى والتصريحات التي أدلى بها حاخامات و أعضاء كنيسة ومسؤولون إسرائيليون من أقطاب اليمين الحاكم التي تدعو في مجملها التسليم بأن الضفة الغربية المحتلة (أرض إسرائيل لشعب إسرائيل)، والمطالبة بفرض القانون الإسرائيلي عليها وضمها باعتبارها «تنفيذاً للأمر الإلهي الذي ورد في التوراة وليست مسألة سياسية». وأكدت الوزارة أن تلك المخططات «تعكس إنكاراً إسرائيلياً رسمياً لوجود الاحتلال وإمعاناً في التعامل مع الضفة الغربية كجزء من دولة الاحتلال».

القدس العربي، لندن، 2019/7/31

3. المجلس التشريعي الفلسطيني: جميع مخططات تهويد القدس ستبوء بالفشل

غزة/ أحمد المصري: أكد المجلس التشريعي، أن جميع مخططات الاحتلال الإسرائيلي الرامية لتهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير هويتها ستبوء بالفشل، داعياً في ذات الوقت الأمة العربية والإسلامية لقطع علاقاتهم الطبيعية مع الاحتلال.

جاء ذلك خلال جلسة خاصة عقدها "التشريعي" اليوم، في مقره الرئيس بمدينة غزة، بحضور نواب عن كتلتي فتح وحماس البرلمانيين، استمع خلالها النواب لتقرير أعدته لجنة القدس والأقصى بالمجلس حول جريمة هدم الاحتلال لمنازل حي وادي الحمص في صور باهر جنوب شرق القدس. ويوم الاثنين قبل الماضي، شرعت جرافات جيش الاحتلال بهدم نحو مائة منزل وشقة سكنية في حي وادي الحمص، بمدينة القدس المحتلة، ما أسفر عن تشريد أكثر من 500 من سكانها بحسب هيئات ومؤسسات فلسطينية.

أكد النائب الأول لرئيس المجلس د. أحمد بحر، أن جريمة الاحتلال الإسرائيلي في وادي الحمص تعيد ذكرى مشاهد التهجير الجماعي والترحيل القسري الكبير لشعبنا الفلسطيني عام 1948م.

تطبيق صفقة القرن

وشدّد بحر على أن ما جرى يشكّل حلقة ضمن مسلسل تطبيق صفقة القرن، وخطوة عملية باتجاه تحقيق المشروع السياسي الأمريكي الإسرائيلي الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء ملفاتها الأساسية، وقضاياها الكبرى، وعلى رأسها قضية القدس واللاجئين.

ورأى أنّ ردة فعل السلطة وموقفها تجاه جريمة وادي الحمص، المتمثل في وقف الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال قد سبق أن اتخذت في المجلس المركزي عام 2015، والمجلس الوطني 2018، والمجلس المركزي في أكتوبر 2018.

وأضاف بحر: "هذه القرارات لم ينفذ منها شيء والأدهى والأمر أن التنسيق الأمني لا زال مستمرا بكل قوة وخاصة زيارة الناطق باسم وزارة الداخلية في رام الله عدنان الضميري، لمقهي في (تل أبيب) أثناء اعتداء جرافات الاحتلال على صور باهر وهو ما يعطي حكومة الاحتلال الغطاء الشرعي والضوء الأخضر لتطوير ومضاعفة مخططاتها وهجماتها تجاه شعبنا الصامد في القدس". بدوره، اعتبر النائب د. أحمد أبو حلبية، خلال عرضه لتقرير لجنة القدس والأقصى خلال انعقاد المجلس، هدم شقق حي وادي الحمص بقرية صور باهر شرق القدس الأسبوع الماضي، "تصعيدا خطيرا وجريمة حرب ضد أهلنا المقدسين المرابطين على أرضهم وفي عقاراتهم ومنازلهم".

خطة إسرائيلية

وأشار أبو حلبية إلى أن هذا الهدم جاء ضمن خطة إسرائيلية لهدم 100 منزل ثم هدم ما لا يقل عن 20,000 منزل من منازل القدس؛ وذلك بهدف تفريغ مدينة القدس من أهلها بالضغط عليهم وتهجيرهم واقتلاعهم من بيوتهم وقراهم وتغيير المعادلة السكانية الديمغرافية لصالح المستوطنين اليهود.

فلسطين أون لاين، 2019/7/30

4. المالكي: نتحرك لعقد اجتماع أممي يبحث انتهاكات "إسرائيل"

رام الله: أعلن وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي عن تحرك فلسطيني لعقد اجتماع للأمم المتحدة بغرض بحث «انتهاكات» إسرائيل بحق الفلسطينيين.

وقال المالكي، للإذاعة الفلسطينية الرسمية، أمس، إن التحرك يستهدف دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للاجتماع تحت بند «متحدون من أجل السلام». وأكد المالكي على أهمية قيام الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية الدولية له والتصدي «لانتهاكات» إسرائيل المستمرة.

وأشار المالكي إلى أنه تم إطلاق حملة دبلوماسية فلسطينية عبر سفاراتها في دول العالم لشرح حيثيات القرار المتخذ مؤخرا بوقف العمل بالاتفاقيات مع إسرائيل وأسبابه كرد على ممارسات إسرائيل.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/8/1

5. أبو ردينة: من حق شعبنا البناء على أراضيه من دون إذن

رام الله: قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أمس، إن من حق الشعب الفلسطيني البناء على كامل أراضيه المحتلة عام 1967 دون الحاجة إلى ترخيص من أحد. وأضاف أبو ردينة، في بيان رداً على مصادقة إسرائيل على خطة للسماح بإقامة 700 وحدة سكنية في المناطق المصنفة (ج) من الضفة الغربية: «لن نعطي أي شرعية لبناء أي حجر استيطاني على أرضنا الفلسطينية». وأكد أبو ردينة أن «كل الاستيطان الإسرائيلي على أراضي دولة فلسطين المحتلة غير شرعي، ومصيره إلى الزوال بزوال الاحتلال».

الشرق الأوسط، لندن، 2019/8/1

6. حماس تستنكر مقدمة إخبارية لـ "LBC" محرّضة على اللاجئين الفلسطينيين وتدعوها للموضوعية

بيروت: استنكرت حركة حماس، مقدمة النشرة الإخبارية الخاصة بقناة "LBC"، داعية القناة وكل وسائل الإعلام إلى الحرص على الموضوعية والابتعاد عن التحريض والاستماع إلى مختلف الآراء، والحذر من سياسة التحريض والشحن. وقالت الحركة، في بيان لها اليوم الأربعاء: إن المقدمة لا تصلح مقدمة لنشرة إخبارية؛ لأنها ابتعدت بالكامل عن المعايير الموضوعية والمهنية، وذهبت باتجاهات خاطئة، أرفقت باستحضار مرحلة سوداء، وابتعدت عن حقيقة القضية.

وأوضحت حماس أن التحركات الشعبية الفلسطينية في لبنان التي أطلقت المسيرة اللبنانية الفلسطينية الحاشدة أمس في مدينة صيدا هي قضية إنسانية قانونية.

وبينت أن قرار وزير العمل اللبناني لو طبق سيؤدي إلى تشريد آلاف العائلات ومنعهم من الحصول على قوت يومهم، الأمر الذي سيؤدي إلى مضاعفات اجتماعية خطيرة وتهديد لحياة الآلاف، وفق تعبير البيان.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/7/31

7. حمدان: زيارة إيران ستحدث نقلة إضافية في العلاقة الجيدة معها

موسكو - وكالات: قال القيادي في حركة حماس، أسامة حمدان، يوم الأربعاء: إن زيارة وفد حماس لطهران كانت مميزة، ونعقد أنها ستحدث نقلة إضافية في العلاقة الجيدة مع إيران. وبين في تصريحات إعلامية، أن زيارة وفد الحركة إلى إيران جاءت في وقت تتعرض له القضية الفلسطينية لتحديات كبيرة أولها "صفقة القرن" ومحاولة أميركية لرسم خرائط المنطقة من جديد.

وأوضح أن هذه الزيارة تأتي في إطار تعزيز وتطوير العلاقات لا سيما في سياق ما تتعرض له القضية الفلسطينية من تحديات.

وحول عدّ بعض الأطراف زيارة الوفد جاء نتيجة "لاصطفافات"، قال حمدان: إنه من الطبيعي جداً أن يكون اصطفاف حماس دائماً ضد العدو الصهيوني، ضد الاحتلال على أرض فلسطين، وأن يكون اصطفاف حماس أيضاً ضد أي عدوان على دول المنطقة.

وكشف القيادي في حماس عن أن زيارات حماس لم تقتصر على إيران، وأنه بموازاة ذلك كان هناك وفد من حماس يزور موسكو، ووفود أخرى زارت مجموعة من العواصم العربية والإسلامية والدولية.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/7/31

8. حماس: مزاعم وقف التنسيق الأمني استهلاك إعلامي.. سياسة الباب الدوار تعكس الواقع المرير

ذكر المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/7/31، رام الله: قال المتحدث باسم حركة حماس عبد الرحمن شديد؛ إن الاعتقالات التي نفذتها قوات الاحتلال وطالت عدداً من المواطنين بعد الإفراج عنهم من سجون السلطة، تؤكد على أن سياسة التنسيق الأمني لا تزال متواصلة، وكل المزاعم عن وقفها هي مجرد كلام للاستهلاك الإعلامي.

وأضاف موقع حركة حماس، 2019/7/31، قال القيادي في حركة حماس في الضفة ووزير الأسرى السابق وصفي قباها بأن سياسة الباب الدوار المتمثلة باعتقال المفرج عنهم من سجون أجهزة أمن السلطة من قبل الاحتلال وبالعكس؛ تعكس الواقع المرير الذي يعيشه المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية.

وأكد أن اعتقال الباحث ياسر مناع وزميله مروان استيتية والأستاذ معاوية حنني بعد ثلاث ساعات من الإفراج عنهما كما حصل مع آلاء بشير مؤخراً؛ يأتي في إطار التنسيق الأمني المقيت والمعيب الذي يعمل في شعبنا كالممنشأر.

وتساءل عن موعد انتهاء مهزلة التنسيق الأمني والاعتقال السياسي، مضيفاً: إلى متى يبقى شباب الضفة يدفعون الثمن مرتين، اعتقال عند السلطة ومن ثم عند الاحتلال، واعتقال عند الاحتلال ثم عند السلطة؟

9. حماس تنفي تشكيل "لجنة" لإدارة قطاع غزة

غزة: نفت حركة حماس، نفياً قاطعاً تشكيلها "لجنة"، لإدارة قطاع غزة، متهمه في الوقت ذاته الحكومة الفلسطينية برئاسة محمد اشتية بإهمال القطاع وفرض عقوبات عليه.

وقال حازم قاسم المتحدث باسم الحركة اليوم الأربعاء في تصريح صحفي: "لا صحة إطلاقاً للحديث عن تشكيل لجنة لإدارة قطاع غزة".

وأضاف: "يوجد في قطاع غزة مؤسسات حكومية تشرف على قطاع غزة وهي متابعة بشكل مباشر من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني وفق القانون في ظل غياب حكومة اشتهى عن المشهد".

فلسطين أون لاين، 2019/7/31

10. نتياهو وغانتس يتعهدان باستمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان

تل أبيب: قام كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو، ورئيس حزب الجنرالالات «كحول لفان» بيني غانتس، المتنافسان على رئاسة الحكومة الإسرائيلية، أمس (الأربعاء)، بجولتين منفردتين، كلٌّ على حدة، على المستوطنات في الضفة الغربية، وراحا يتنافسان حول من منهما الأكثر إخلاصاً لبقائها في مكانها. وصرح كلٌّ بكلماته ولهجته، بتمسكه بالوجود الإسرائيلي في منطقة غور الأردن وبقاء المستوطنات والامتناع عن إخلاء أي مستوطنة في إطار أي تسوية.

فقد وصل نتياهو برفقة حاشية كبيرة من قادة حزبه الليكود إلى مستوطنة «أفرا» في الكتلة الاستيطانية «غوش عتصيون»، المقامة على أراضي مدينة بيت لحم وقراها، لافتتاح متنزه جديد. وقال: «إننا نرى ماضيها ونتمسك بحاضرنا ونحب مستقبلنا، لذلك أعلن أمامكم بأنه لن يتم اقتلاع أي مستوطنة ولن يتم إخلاء أي مستوطن من هنا. لقد انتهى هذا الأمر. وما تفعلونه هنا سيبقى إلى الأبد. فهذه هي البوابة الجنوبية للقدس، العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل».

وقال نتياهو متباهياً: «كان من حظي أن أهتمّ بالمستوطنات أكثر من رؤساء الحكومات الذين سبقوني. في هذه المنطقة بادرت إلى مشاريع كبيرة جعلت القرب منها إلى القدس أكبر وأوثق. وهذه ليست صدفة. فأنا أعرف ماذا تفعلون هنا وكيف تحمون الوجود اليهودي فيها. وأنا أعرف كيف أوظف علاقاتي الحميمة في الإدارة الأميركية لكي لا تعترض على ما نفعله. فإسرائيل تحتاج إلى رئيس حكومة يعرف كيف يشرح مواقفها في الخارج ويقيم علاقات وثيقة تقوي مواقفنا وليس مواقف تضعفنا. في حزب (كحول لفان) يعلنون أنهم يوافقون على إخلاء 80 - 90 ألف مستوطن. ونحن في الليكود نتمسك بالاستيطان وبكل المستوطنين».

وأما غانتس، فقد اختار لجولته الانتخابية مستوطنات غور الأردن، فقال إنه «لا يوجد وضع يمكننا فيه أن نسمح لأنفسنا بألا تكون الأغوار تحت سيطرتنا الكاملة. ومن خلال تقدير كبير للمستوطنين، علينا أن نعد الخطط الاقتصادية التي تتيح لنا تطوير الزراعة والبنية التحتية». ونفى غانتس أن يكون حزبه مؤيداً للتخلي عن الغور في التسويات المستقبلية، وقال: «حزبنا (كحول لفان) يرى في

غور الأردن جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل في أي اتفاق، فهذا هو السور الواقى الشرقي لدولة إسرائيل».

وفي رده على سؤال حول الفلسطينيين الموجودين هناك، قال غانتس: «لن نحرك الفلسطينيين من الأغوار، بل سنمنحهم كل احتياجاتهم، لكننا سنحارب سرقة الماء ومخالفى القانون». وقال المرشح الثالث فى قائمة «كحول لفان»، عضو الكنيست الحالى ووزير الدفاع الأسبق الجنرال موشيه يعالون، الذى شارك فى الجولة، إن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق يتسحاق رابين، «تحدث فى خطابه الأخير حول الموضوع الفلسطينى عن سيطرة (إسرائيلية) كاملة فى الأغوار. وكل من يفهم فى الأمن يدرك أن هذا ما يجب أن يكون. يعيش هنا سكان (يقصد المستوطنين) ينتظرون التطوير، ونحن نعرف أنه توجد هنا أزمة مياه وكهرباء. وقد أهملت دولة إسرائيل الأغوار، ونحن فى (كحول لفان) نعتزم الاعتناء بذلك. ونحن نتحدث عن خطط حكومية لتحويل الأغوار إلى جنة مزدهرة».

الشرق الأوسط، لندن، 2019/8/1

11. وزير إسرائيلى: إقامة 6 آلاف وحدة استيطانية "يحول دون تحقيق الحلم العربى بإقامة دولة إرهاب"

القدس المحتلة - نضال محمد وتد: أقر الوزير المتطرف فى حكومة الاحتلال، بتسلييل سموطريتش، فى منشور له على "فيسبوك"، بأن قرار الكابينت الأمنى والسياسى الإسرائيلى أمس بشأن إقرار بناء 715 وحدة سكنية، مع ما سبق الكشف عنه بالمصادفة على إقامة 6 آلاف وحدة سكنية فى المستوطنات الإسرائيلية، فى المنطقة "سى"، يشكل "تحولاً مهماً يحوّل دون تحقيق الحلم العربى بإقامة دولة إرهاب".

وأضاف سموطريتش، الذى يطالب منذ ولاية الحكومة السابقة بإعلان ضم المنطقة "سى" لإسرائيل رسمياً، وفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة عليها، وأضاف أن "هذه هى المرة الأولى التى تضع فيها دولة إسرائيل خطة استراتيجية لمنع إقامة الدولة الفلسطينىة فى قلب البلاد".

وردد سموطريتش فى منشوره ادعاءات المستوطنين بأن "كل من يتجول فى الميدان فى السنوات الأخيرة، يرى بعيون الحسرة الاحتلال الزاحف للعرب مقابل تقريباً صفر من الجهد والعمل من قبل الإدارة المدنية (الذراع التنفيذى للاحتلال فى الضفة الغربية المحتلة)، مقابل مطاردتها لكل بيت متنقل أو بيت صفيح من حركة الاستيطان الإسرائيلى. للمرة الأولى تقوم دولة بوضع رزمة من الأدوات التى تمكن فرضاً حقيقياً للقوة المستخدمة لإحباط خطط السيطرة الفلسطينىة".

وبالإضافة لسمو طريتش، فقد أقر وزير التعاون الإقليمي في حكومة نتنيا هو، تساحي هنغبي، المسؤول عموماً أيضاً عن الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، بأن قرار الكابنيت السياسي والأمني الإسرائيلي يأتي لخدمة المصالح الأمنية والاستراتيجية لحكومة إسرائيل، وإبقاء السيطرة على أراضي المنطقة سي بقبضة إسرائيل. ولم ينف هنغبي أن قرار إقرار بناء 715 وحدة سكنية فلسطينية يمكن دولة الاحتلال من مواصلة سياسة الهدم في الضفة الغربية.

العربي الجديد، لندن، 2019/7/31

12. أذرع الـ"سايبير" والـ"هايتك" ترفع ميزانية الاستخبارات الإسرائيلية بشكل قياسي

القدس المحتلة - نضال محمد وتد: أكد تقرير نشره موقع صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن ميزانيات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة، وفي مقدمتها "الموساد" و"الشاباك"، ارتفعت كثيراً في العامين الأخيرين، وتحديداً منذ العام 2012.

وأضاف التقرير أن ميزانيات كل من "الشاباك" و"الموساد" تقدر اليوم بنحو 4 مليارات شيقل (أي أكثر من مليار دولار بقليل) لكل جهاز منهما، مع تعاضم واضح في تأثير ودور وحدات الـ"سايبير" والـ"هايتك"، التي تحولت مؤخراً إلى رأس الحربة.

ولفت معدّ التقرير، يوسي ميلمان، إلى أنه بالنظر إلى عدم نشر حجم ميزانية "الموساد" رسمياً، بما في ذلك بنود الميزانيات المرصودة للعمليات الميدانية وللرواتب، فيمكن فقط الافتراض، بناء على التقديرات العامة، وبالمشاهدة، أن تكاليف بناء المقر الجديد لـ"الموساد" عند مفترق "جليلوت" عالية للغاية، لا سيما أن الموساد لا يقتصد في الصرف لا على العمليات ولا على نوعية وجودة مقاره وتجهيزاتها، ذاهبا إلى القول إن مساحة المقر الذي يجري بناؤه تقدر بنحو 10 آلاف متر مربع، مما يعني أن كلفة المشروع قد تصل إلى 300 مليون شيقل. (الدولار يساوي 52.3 شيقل)، على فرض أن المقر الجديد يشمل أيضا الوحدات التكنولوجية والفنية، ما يعني أيضا أجهزة حاسوب متطورة، وعتاد اتصالات وهوائيات وغيرها، وهو ما يشير كذلك إلى حجم القوى البشرية العاملة في الجهاز.

وبحسب ميلمان، فإن كافة رؤساء الجهاز في الثلاثين عاما الأخيرة، من شبتاي شبيط وحتى الرئيس الحالي للجهاز، يوسي كوهين، بذلوا قصارى جهدهم لتحسين وتطوير أداء الجهاز وعملياته، بما في ذلك الاستثمار في القوى البشرية العاملة، من خلال تجنيد "الأفضل".

ويؤكد ميلمان أن القفزة الكبيرة في ميزانيات "الموساد" حدثت عام 2002 تحت رئاسة منير داغان، الذي حظي مع تعيينه بتأييد كامل من رئيس الحكومة آنذاك أريئيل شارون. كما حظي بثقة مطلقة

من خليفة شارون، إيهود أولمرت، حيث تم في فترته مضاعفة عدد القوى البشرية العاملة في "الموساد"، وتم تسريع عمليات بناء مقر ومنشآت خاصة بالجهاز وشراء أجهزة وعتاد بمليارات الشواقل بهدف تحسين القدرات التكنولوجية وبناء قوة السايبر.

وضرب ميلمان مثلا على ذلك ما بذل في سياق تنفيذ عمليات نشطاء "الموساد" (من الوحدة 8200) بالتعاون مع وكالة المخابرات الأميركية المركزية "سي أي إيه" و"إن إس إيه"، لزرع فايروسات ضربت شبكات الحوسبة للبرنامج النووي الإيراني، وشلت عمل أجهزة الطرد المركزية المعدة لتخصيب اليورانيوم.

ويلفت ميلمان إلى أنه خلافا للماضي، حين اعتاد الموساد على جمع المعلومات عبر تجنيد وكلاء وزرعهم في المواقع المهمة، فإن خبراء "السايبير" في وحدة 8200 يتخصصون في جمع المعلومات من خلال عمليات التنصت على شبكات الاتصالات، وإشارات الرسائل الإلكترونية (كما في محركات الصواريخ)، إلى جانب المعلومات البصرية التي يصل إليها "الموساد" عبر الأقمار الصناعية المختلفة ووسائل التصوير الحديثة.

ومع تعيين الجنرال غادي أيزنكوت، قبل 3 سنوات، رئيسا لأركان جيش الاحتلال، قبل أن ينهي مهامه رسميا في فبراير/شباط الأخير، سعى الأخير إلى إقامة ذراع "سايبير" مستقلة عن شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وعن الوحدة 8200 تحديدا، لكن هذا المشروع لم يتحقق.

العربي الجديد، لندن، 2019/7/31

13. تقديرات إسرائيلية: حماس ستفتح جبهة بحال نشوب حرب بالشمال

اعتبرت تقديرات أمنية إسرائيلية أن إيران وحركة حماس توصلتا إلى تفاهات تقضي بأن تفتح الحركة جبهة ضد إسرائيل من قطاع غزة بحال نشوب حرب عند حدود الشمالية الإسرائيلية مع إيران وحزب الله في سورية ولبنان. ونقل موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني اليوم، الأربعاء، عن مسؤول في جهاز الأمن الإسرائيلي قوله إن "حماس وحركة الجهاد الإسلامي ستحاولان إرغام إسرائيل على نقل قوات ومنظومات دفاع جوي إلى جنوب البلاد على حساب الجبهة الشمالية.

وحسب المسؤول الإسرائيلي، فإن إيران تقربت من حماس على هذه الخلفية، في الأشهر الأخيرة، وأن الحركة تجري اتصالات مع حرس الثورة الإيراني حول هذا الموضوع. وأضافت الصحيفة أن تقديرات أجهزة استخبارات إسرائيلية تقول إن "إيران عززت ضلوعها في غزة من أجل تحويل حماس إلى ذراع تنفيذية تابعة لها"، وأن جهات أمنية إسرائيلية تقدر أن "إيران ترى ببناء قوة حماس العسكرية جزءا هاما من إستراتيجيتها ضد إسرائيل".

وكتب ما يسمى بـ"منسق أعمال الحكومة في المناطق (المحتلة)"، الجنرال كميل أبو ركن، في "فيسبوك" أمس، أن "إيران تحاول السيطرة على القطاع"، واقتبس من أقوال القيادي في حماس، صلاح العاروري، بأن "حماس في خط الدفاع الأول عن إيران". وتشير تقديرات جهاز الأمن الإسرائيلي، حسب الصحيفة، إلى أن حماس ستفتح جولة قتالية أخرى في حال لم تتخذ خطوات لتحسين الوضع الاقتصادي في غزة، ومن دون حدوث تقدم ملموس في الاتصال حول التهدئة في القطاع. ويعتبر جهاز الأمن الإسرائيلي أن حماس تعتبر أنه بإمكانها تقليص الحصار على القطاع بواسطة تصعيد واسع، وإرغام إسرائيل على إجراء مفاوضات معها حول رفع الحصار.

وقالت الصحيفة إن جهاز الأمن يدعي أنه قلق من أن حماس عززت مؤخرًا محاولاتها للسيطرة على الضفة الغربية "بمساعدة إيران"، وأنه "في إطار هذه المحاولات، تقيم حماس بنية تحتية لأنشطة في الضفة وتحويل أموالا إليها"، وأن جهاز الأمن رصد ارتفاعا في عدد العملية التي توجهها حماس، وأنه خلال العام الماضي تم إحباط محاولات تنفيذ عمليات من جانب 130 خلية لحماس في الضفة، بزيادة 40 خلية قياسا بالعام 2017.

ويعتبر جهاز الأمن الإسرائيلي أن على إسرائيل العمل من أجل تعزيز قوة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وأن حماس تحاول تعزيز قوتها في الضفة بسبب ضعف مكانة عباس في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي تواجهها السلطة، وأيضا على خلفية استياء الفلسطينيين من التنسيق الأمني.

عرب 48، 2019/7/31

14. التماس يطالب بمنع دخول إلهان عمر لـ"إسرائيل"

قدمت منظمة إسرائيلية يمينية يوم الأربعاء، التماسا إلى المحكمة المركزية في القدس ضد وزير الداخلية، أرييه درعي، وطالبت بأن يمنع دخول عضو الكونغرس الأميركي، إلهان عمر، بادعاء تأييدها لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS). وقدمت منظمة "شورات هدين" اليمينية المتطرفة الالتماس، وادعت أنها أرفقت التماسها بإثباتات على أن عمر تدفع المقاطعة ضد إسرائيل، وبضمن ذلك تقديمها سوية مع طليب مشروع قانون للكونغرس يسمح بحرية نشاط المقاطعة ضد إسرائيل.

عرب 48، 2019/7/31

15. فشل الدمج مع "اليمن الموحد": "زيهوت" ينافس بقائمة مستقلة

قرر حزب "زيهوت"، برئاسة موشيه فيغلين، اليوم الأربعاء، خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، رغم أنه فشل في الانتخابات الأخيرة في تجاوز نسبة الحسم، حيث حصل على نحو 118 ألف صوت فقط.

يشار إلى أن الموعد النهائي لتقديم القوائم المشاركة في الانتخابات الساعة العاشرة من مساء غد، الخميس، الأول من آب/ أغسطس.

وعلم أن فيغلين قدم، اليوم، قائمة مرشحي حزبه إلى لجنة الانتخابات المركزية، وذلك بعد فشل الجهود التي بذلت لضمه إلى قائمة "اليمن الموحد".

وعلى صلة، توجه اليوم أيضا ممثلو حزب "يسرائيل بيتينو" إلى لجنة الانتخابات المركزية لتقديم القائمة.

وقال المرشح الثاني في القائمة، عوديد فورير، إن أيا من رؤساء الأحزاب الثلاثة: "الليكود" و"كاحول لافان" و"يسرائيل بيتينو"، ليس مرفوضا كرئيس حكومة.

وأضاف أنه في كل الحالات فإن حزبه لن يوصي بتكليف من لا يصرح أنه يتوجه إلى حكومة تضم الأحزاب الثلاثة، بدون الأحزاب الحريدية. وأضاف أن حزبه لن يشارك في حكومة ضيقة بغض النظر عن يرأسها. وبحسبه، فإن الحكومة التي يتحدث نتنها هو عنها يسيطر عليها ليتسمان وغفني ودرعي.

عرب 48، 2019/7/31

16. الليكود يلجأ لكاميرات سرية تراقب انتخابات فلسطيني الداخل

غزة- عربي 21- أحمد صقر: كشف الإعلام العبري، عن اعتماد حزب "الليكود" الحاكم، مضاعفة ميزانيته لعملية مراقبة سرية تستهدف صناديق الاقتراع في المناطق الفلسطينية بالداخل الفلسطيني المحتل عام 1948.

وأكد موقع "تايمز أوف إسرائيل"، أن "الليكود ضاعف ميزانيته لعملية مراقبة تستهدف صناديق الاقتراع في البلدات الفلسطينية في مناطق الداخل المحتل في الانتخابات المقبلة المزمع عقدها في سبتمبر المقبل"، كاشفا أن "الليكود وهو حزب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خصص نحو مليوني شيكل للبرنامج (الدولار = 55.3 شيكل)".

موقع "عربي 21"، 2019/7/31

17. تحريض وتهديدات بالموت لثلاث منظمات لحقوق الإنسان بتل أبيب

شهدت ثلاث منظمات لحقوق الإنسان في ثلاث مناطق مختلفة جنوبي مدينة تل أبيب، مساء أمس، الأربعاء، جرائم كراهية شملت تهديدات بالقتل ورشّ كتابات على الجدران ضدّ نشاط كلّ من منظمة العفو الدوليّة "أمستي" في البلاد، ومنظمة "أساف" لمساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء في إسرائيل، ومركز الفعاليات للأولاد التابع لجمعية "ألفليت".

فقد قام مجهولون بوضع تهديدات بالقتل أمام مكاتب منظمة العفو الدولية، ومثلها مرشوشة عبر جرافيتي تهدّد بالموت مقابل مكتب المنظمة ومثلها مقابل منظمة "أساف"، كما قاموا بوضع صندوق عليه تهديدات بالموت وبداخله فأر ميت عند مدخل مركز الفعاليات للأولاد الذي تديره "ألفليت"، بالإضافة إلى رشّ ومحو اسم "أمستي" من قائمة المكاتب المتواجدة في المبنى، لتلتقط كاميرات المراقبة صورته بشكل واضح.

عرب 48، 2019/7/31

18. "أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي": استراتيجيتنا العسكرية فشلت أمام حماس بغزة

القدس المحتلة - الرأي: قال كاتب إسرائيلي إن "أهداف الحرب الإسرائيلية القادمة تتمثل بتحقيق الانتصار في مدى زمني ضيق، في ظل واقع ميداني معقد، حيث تبدو حاجة إسرائيل أكثر من أي وقت مضى لتحقيق انتصار مشابه لما حصل في حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو 1967، لكن ذلك يبدو مستحيلاً".

وأضاف شموئيل حارفال، في ورقته البحثية التي نشرها معهد أبحاث الأمن القومي، التابع لجامعة تل أبيب، أن "الانتصار العسكري مسألة مرتبطة برؤية الرأي العام الإسرائيلي لها، رغم أن هذه الصورة ليست أحد أهداف الحرب في ظل الأنظمة السياسية المعاصرة".

وأوضح حارفال، رئيس مجموعة كالموبيل الاقتصادية، أنه "في ظل المواجهات العسكرية غير المتناظرة التي تشترك فيها عدة جهات في آن واحد، وتتعدد مصادر التهديدات، مع تعرض إسرائيل لهجمات مختلفة من عدة جهات في آن واحد بالقذائف الصاروخية وعمليات التسلّل، فإن البحث عن تحقيق انتصار حاسم تبدو إستراتيجية خاطئة، لأنها تناسب فقط الحروب الكلاسيكية التقليدية في ساحات المعارك القديمة".

واستدرك قائلاً: "في الحروب غير المتناظرة الحالية، كما هو حاصل في جبهتي لبنان مع حزب الله وغزة مع حماس، يجب أن يكون لدى إسرائيل جملة أهداف أساسية محددة، منها تقليل زمن الحرب بأقصى فترة زمنية ممكنة، بما في ذلك تخفيض حجم الأضرار، ومنع استنزاف العدو لها في كل

جبهة قتالية، وإعادة الحياة لطبيعتها فور انتهاء القتال خلال أيام معدودة، إن لم يكن خلال ساعات، وإرجاء موعد الحرب القادمة لسنوات طويلة".

وأشار إلى أن "هذه الأهداف تتطلب من إسرائيل إعداد القدرات الدفاعية والهجومية لتحقيقها، مع أن عقيدتها العسكرية في المواجهات القتالية أمام الجيوش النظامية قامت وفق مبادئ، الردع، والإنذار، والحسم، لكن هذه العقيدة أصابها تغيير جوهري منذ سنوات الثمانينات وحتى الآن؛ بسبب اختلاف الجبهات القتالية والمعارك العسكرية التي خاضتها في أكثر من جبهة، لا سيما المواجهات غير المتناظرة مع المنظمات المسلحة وغير النظامية".

وأضاف الكاتب، عضو مجلس أمناء المعهد وأحد أكبر الاقتصاديين الإسرائيليين، أن "هذه المبادئ تراجعت لصالح مفاهيم عسكرية أكثر معاصرة وملاءمة، ففي حين دعا كارل فون كلاوزفيتس المنظر العسكري التاريخي لأن تكون هدف أي حرب تحقيق إنجاز سياسي، وليس فقط الدفاع عن البقاء والأمن، فإن خطة "أورانيم" التي أعدها الجيش الإسرائيلي لمواجهة لبنان عام 1982 هدفت لإحداث تغيير في النظام السياسي السائد هناك لصالح سيطرة الأقلية المارونية برئاسة بشير الجميل".

وأكد أن "الوضع القائم اليوم في قطاع غزة يعيد إلى الأذهان نظرية وزير الحرب السابق، أفيغدور لبيرمان، الساعية لإسقاط حكم حماس، واستبدال سلطة صديقة لإسرائيل بها، فيما تتمثل تطلعات رئيس الحكومة ووزير الحرب الحالي، بنيامين نتنياهو، بإبقاء الوضع القائم على حاله في غزة".

واستنتج الكاتب أن "المعارك الثلاث أمام حماس انتهت ببقاء سلطتها في القطاع، واستعادة التفاهات التي سادت قبل اندلاع كل حرب، فضلا عن الهدوء الأمني، وتجلي ذلك في مواجهات، الرصاص المصبوب 2008، وعمود السحاب 2012، والجرف الصامد 2014".

وأوضح أن "الوقائع الميدانية تثبت أن المبادئ العسكرية الإسرائيلية فشلت أمام الواقعين؛ اللبناني من خلال اغتيال الجميل، وإسقاط نظام الكتائب، وفي غزة بعدم التأكد من أن إسقاط نظام حماس سيأتي بالضرورة بسلطة صديقة لإسرائيل، كما أن التفاهات التي تتم بين إسرائيل وحماس بوساطة مصرية يتم خرقها بين حين وآخر، متى ما أرادت حماس تغيير سياستها إزاء إسرائيل، والدخول في مواجهة معها".

وختم بالقول إنه "في ظل الواقع المعقد الذي تواجهه إسرائيل اليوم، فلديها ثلاثة سيناريوهات للحرب القادمة؛ حرب لبنان الثالثة، حرب الشمال الأولى بانخراط حزب الله وسوريا، وحرب شاملة مع إيران وكل حلفائها، ما يتطلب من الجيش الإسرائيلي الاستعداد لجميع هذه السيناريوهات".

وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/7/31

19. تراخيص البناء للفلسطينيين بمناطق "ج": محاولة إسرائيلية لتبييض الاستيطان

رام الله - محمود السعدي، سامر خويرة: يرفض الفلسطينيون قرار الحكومة الاسرائيلية بإعطاء ترخيص لبناء 715 وحدة سكنية للفلسطينيين، مقابل 6,000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، إذ إن ذلك من شأنه أن يكون محاولة إسرائيلية لفرض السيطرة على مناطق "ج"، ومحاولة لتبييض الاستيطان في تلك المناطق وجعله "شرعياً". ويؤكد مستشار هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية محمد إلياس، في حديث لـ"العربي الجديد"، أن إسرائيل بقرارها منح تراخيص بناء للفلسطينيين، تهدف إلى إرسال رسالة أنها صاحبة السيادة على الضفة الغربية وفي مناطق "ج"، لكن "يجب ألا نسلم وأن نمارس حياتنا ولا نتزحزح عن مواقفنا، وألا نسلم بمشروعية هذه الإجراءات".

"ووفق إلياس، فإن 28 ألف مبنى فلسطيني في مناطق "ج" غير مرخصة بسبب إجراءات الاحتلال، وهي مهددة بالهدم، إذ إنه من أجل الحصول على تراخيص ولمنع هدم أي بناء فلسطيني يشترط الاحتلال في الحصول على رخصة بناء سلسلة من الإجراءات وصولاً إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية والتي ترفض التراخيص، ولكن تأخذ كل هذه الإجراءات وقتاً كبيراً".

وتعليقاً على هذا التطور، يرى مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية المحتلة غسان دغلس، في حديث لـ"العربي الجديد"، أن الخطوة الإسرائيلية بالموافقة على بناء 715 وحدة سكنية للفلسطينيين في مناطق "ج"، ما هي إلا خطوة جديدة لتثبيت السيادة الإسرائيلية على تلك المناطق التي تمثل نحو 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية، وتعزيز الاستيطان، وفصلها تدريجياً عن المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

ويدل دغلس على كلامه، بـ"التوسع الاستيطاني غير المسبوق في الضفة الغربية في عهد نتنياهو، وخصوصاً خلال العامين الماضيين، إذ تشير الإحصائيات إلى أنه منذ عام 2017 حتى منتصف العام الحالي تم الإعلان عن 17 بؤرة استيطانية جديدة في محيط مدينة نابلس وحدها، وعشرات أخرى في بقية محافظات الضفة الغربية". وحسب دغلس، يُقدّر عدد الوحدات السكنية الفلسطينية في مناطق "ج" بنحو 50 ألف منزل تمتد من شمال الضفة إلى جنوبها، أقيمت إما قبل دخول السلطة الفلسطينية عام 1994 أو بعد ذلك.

من جهته، يؤكد المدير العام للنشر وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، قاسم عواد، لـ"العربي الجديد"، إلى أن الهيئة رصدت في النصف الأول من عام 2019 عمليات هدم في الضفة الغربية وصلت إلى 356 عملية هدم من بينها 220 في مناطق مصنفة "ج". كذلك رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في الفترة نفسها إخطارات بهدم منشآت وبنيات فلسطينية في مناطق الضفة الغربية وصلت إلى 210 إخطارات وكلها في مناطق مصنفة "ج"، فيما

أقام مستوطنون 6 بؤر استعمارية في أماكن متفرقة من مناطق "سي" بالضفة الغربية، وصادقت إسرائيل على 112 مخططاً استعماريّاً لتوسعة مستوطنات في الضفة الغربية. ومنذ مطلع العام الحالي، وضعت إسرائيل يدها على 305 دونمات في مناطق مصنفة "سي" تحت ذريعة الاحتياجات الأمنية، ووضعت يدها على 304 دونمات بحجة أنها "أراضي دولة"، وأصدرت أمرين بوضع اليد على 806 دونمات في نابلس والخليل لشق طريقين استيطانيين تتأثر جراءهما أكثر من ألفي دونم، بينما أخطرت سلطات الاحتلال 129 أسرة فلسطينية تضم نحو 700 فرد ضمن 6 قرارات لإخلاء تلك العائلات من مساكنها الواقعة بالأغوار الفلسطينية شرقي الضفة الغربية وتقع في مناطق مصنفة "سي" بحجة إجراء الاحتلال تدريبات عسكرية في تلك المناطق.

العربي الجديد، لندن، 2019/7/31

20. حراك المخيمات الفلسطينية في لبنان متواصل: معركة على حقوق اللاجئين

محمود مجادلة: في الـ15 من تموز/ يوليو الجاري، انطلق حراك المخيمات الفلسطينية المرشح للتصعيد في لبنان، احتجاجاً على خطة وزير العمل، كميل أبو سليمان، لـ"مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية"، ويحظر بموجبها على أرباب العمل تشغيل اللاجئين الفلسطينيين دون الحصول على تصريح، فضلاً عن إغلاق مؤسسات ومنشآت فلسطينية لا تملك التصاريح اللازمة للعمل. وعزز الحراك الشعور لدى الشبان الذين يقيمون في مخيمات اللجوء بالاستياء على أوضاعهم في المناطق والمخيمات التي ولدوا وكبروا فيها، حيث قبل الكثيرون منهم بالعمل في غير اختصاصاتهم رضوخاً للأمر الواقع، لكن المشكلات تضاعفت مع بدء تطبيق خطة وزارة العمل اللبنانية لـ"مكافحة العمالة الأجنبية".

ويوضح أحد الناشطين الفلسطينيين في مخيم عين الحلوة، أن الحراك بدأ مستقلاً منذ أن تم إعلان وزير العمل عن العمل بخطة العمالة الجديدة؛ "مجموعة من الشبان المستقلين والعمّال والمهنيين ولجان السوق، بالإضافة إلى مجموعة من الطلاب الجامعيين الواعي والتقدمي".

عرب 48، 2019/7/31

21. العاهل الأردني يلتقي كوشنر في عمان ويشدد على حلّ الدولتين و"سلام عادل"

عمان- محمد خير الرواشدة: التقى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، في عمان، أمس (الأربعاء)، جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي دونالد ترمب وأحد كبار مستشاريه، وبحث معه عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، على ما أفاد الديوان الملكي في بيان.

وذكر البيان أن الملك استقبل في قصر الحسينية في عمان، كوشنر (الذي يزور الأردن ضمن جولة له تشمل عدداً من الدول في المنطقة). وبحث الجانبان «الجهود المبذولة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي».

وجدد العاهل الأردني تأكيد بلاده ضرورة تحقيق السلام العادل والدائم وبما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو (حزيران) عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وشدد خلال لقائه كبير مستشاري الرئيس الأميركي جاريد كوشنر، في عمان، على تمسك الأردن بالمبادرة العربية للسلام، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي نصّت على خيار حل الدولتين كسبيل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وأكد الملك الأردني على ثوابت الأردن من القضية الفلسطينية وأهمية استئناف جهود العملية السلمية التي تقضي إلى قيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني، وأن لا حل يكفل إنهاء الصراع سوى حل الدولتين.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/8/1

22. تلفزيون LBCI يستحضر الحرب اللبنانية ضد اللاجئين الفلسطينيين

خليل العلي: تعتمد وسائل إعلام لبنانية التجاهل أو التحريض في تغطية احتجاجات يشارك فيها فلسطينيون ولبنانيون، للتعبير عن رفضهم خطة وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان، المتعلقة بتنظيم العمالة الأجنبية، وشمل ضمنها العمالة الفلسطينية.

وقد اختارت قناة "إل بي سي أي" LBCI اللبنانية التحريض ضد الفلسطينيين واستعادة أجواء الحرب الأهلية، في تغطية المسيرة اللبنانية الفلسطينية الحاشدة يوم أمس الثلاثاء في مدينة صيدا (جنوب لبنان).

في النشرة المسائية يوم أمس الثلاثاء، قالت المذيعة ريمي درباس: "الفلسطينيون هل يضغطون في اتجاه أن يعيد التاريخ نفسه ولو بعد 44 عاماً، ومن صيدا بالذات، وبواجهة لبنانية؟". وأضافت "في شباط (فبراير) 1975 كانت البروفة لاندلاع الحرب في نيسان (إبريل) 1975... تظاهرات في صيدا... تُرك الجيش يواجه منفرداً، وتمت المطالبة بسحبه من الشارع بدل أن ينسحب الفلسطينيون فكان ما كان، لتندلع الحرب بعد شهرين". وتابعت: "كميل أبو سليمان اليوم يشبه الجيش عام 1975، يواجه منفرداً"، واستطردت "هل يتصرف الفلسطيني في الأردن وفي سورية، قبل العام 2011، وفي مصر وفي دول الخليج كما يريد أن يتصرف في لبنان؟".

العربي الجديد، لندن، 2019/7/31

23. "فلسطيني الخارج" يلتقي "بشور" ويبحث معه أزمة لاجئي لبنان

بيروت: التقى وفد من المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج، اليوم الأربعاء، في بيروت، رئيس المركز الدولي للتواصل والتضامن معن بشور. وبحث الجانبان الشأن الفلسطيني العام، وتداعيات قرار وزارة العمل اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين. وشارك في اللقاء رحاب مكحل، المدير العام للمركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

وأشار رئيس المركز الدولي للتواصل والتضامن معن بشور، إلى أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل اللبنانية لا تعبر عن إرادة غالبية اللبنانيين، ولا تتسجم مع العلاقة التاريخية وارتباط لبنان بالقضية الفلسطينية، مؤكداً أن قرار وزارة العمل اللبنانية يعدّ مخالفاً للمواثيق الدولية.

من جانبه قال زياد العالول، المتحدث باسم المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج: إن اللقاء يأتي ضمن الحراك الذي يقوم به المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج واللقاءات مع القوى اللبنانية السياسية والشعبية للضغط في سبيل إلغاء إجراءات وزارة العمل التي كان لها أثر سلبي على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/7/31

24. رسالة من وزير العمل اللبناني: الفلسطيني مُعفى من "رسوم الاجازة" لا من الحصول عليها

صدر عن وزير العمل كميل ابو سليمان الآتي:

برزت في الايام الاخيرة مواقف وتحركات عدة رافضة لتداعيات خطة وزارة العمل لتنظيم اليد العاملة الاجنبية على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. كما صدرت تصريحات لرئيس لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني الوزير السابق الدكتور حسن منيمنة مفادها بأن "وزير العمل يصرّ على اضافة بنود تعرقل تسهيل تسوية اوضاع اللاجئين الفلسطينيين التي اقترحتها الوثيقة اللبنانية الموحدة" التي صدرت عن لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في آذار 2017، ومن بين هذه البنود الاصرار على عقد العمل للحصول على اجازة عمل.

لما كانت بعض هذه المواقف والتصريحات مبنية على معلومات مغلوطة او منقوصة، وافساحاً في المجال امام اصحاب النوايا الحسنة لإجراء نقاش موضوعي، يهمني ايضاح الامور الآتية:

1- ينص قانون العمل اللبناني على وجوب استحصال اي اجير غير لبناني، بمن فيهم الفلسطينيون، على اجازة عمل وفقاً للنصوص القانونية الآتية:

* المادة 59 الفقرة 3 من قانون العمل المعدلة بموجب القانون رقم 129 تاريخ 2010/8/24، وتنص:

- قبل التعديل:

المادة 59 فقرة 3: "يتمتع الاجراء الاجانب عند صرفهم من الخدمة بالحقوق التي يتمتع بها العمال اللبنانيون على شرط المعاملة بالمثل ويترتب عليهم الحصول من وزارة العمل على اجازة العمل."
- بعد التعديل:

المادة الاولى:

تعَدّل الفقرة الثالثة من المادة (59) من قانون العمل اللبناني الصادر بتاريخ 1946/9/23 لتصبح على الشكل التالي:

"يتمتع الاجراء الاجانب عند صرفهم من الخدمة بالحقوق التي يتمتع بها العمال اللبنانيون شرط المعاملة بالمثل ويترتب عليهم الحصول من وزارة العمل على اجازة عمل. يستثنى حصرا الاجراء الفلسطينيين اللاجئين المسجلون وفقا للأصول في سجل وزارة الداخلية والبلديات - مديرية الشؤون السياسية واللاجئين - من شروط المعاملة بالمثل ورسم اجازة العمل الصادرة عن وزارة العمل.
المادة الثانية:

"يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية ."

أعفى القانون 129 الأجير اللاجئ الفلسطيني من "رسوم الاجازة" فقط ولم يعفه من شرط الاستحصال على اجازة عمل التي تبقى متوجبة.

* قانون تنظيم الدخول إلى لبنان والاقامة فيه والخروج منه تاريخ 1962/7/10 معدّل بموجب القانون رقم 173 تاريخ 2000/2/14، الذي ينص:

المادة الأولى:

يعدّ أجنبياً بالمعنى المقصود بهذا القانون، كل شخص حقيقي من غير التابعة اللبنانية.

المادة 25:

"يحظر على الأجنبي غير الفنان أن يتعاطى عملاً أو مهنة في لبنان ما لم يكن مرخصاً له بذلك من وزارة العمل وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ."

من الثابت وفقاً لما ورد أعلاه أنه يترتب على كل شخص غير لبناني يرغب بمزاولة عملاً في لبنان الحصول على اجازة عمل.

* القانون رقم 1/70 تاريخ 1970/1/17 وآخر تعديل عليه حصل عام 2002:

نصّت المادة 26 البند 2 منه على ان الفلسطينيين المسجلين في المديرية العامة لشؤون اللاجئين يدفعون 25% من قيمة الرسوم المحددة لإجازة العمل والموافقة المسبقة. يثبت من هذا القانون ايضاً أنه يترتب على الأجير اللاجئ الفلسطيني الاستحصال على إجازة عمل.

بما ان وجوب الاستحصال على اجازة العمل منصوص عنه في القوانين لا يجوز لوزير العمل استثناء الاجراء الفلسطينيين من واجب الاستحصال عليها إلا إذا تم تعديل هذه القوانين.
2- للاجئين الفلسطينيين خصوصية مشروعة مقارنة بالعمال الاجانب، اصبحت حقاً مكرساً لهم تحت القوانين اللبنانية ونحن نحترم هذه الخصوصية وتطبيقها وزارة العمل قبل مطالبتهم بها.
وقد كرسست القوانين اللبنانية وقرارات وزارة العمل هذه الخصوصية عبر:
* اغاء الاجير من رسم اجازة العمل (قانون رقم 129 - تعديل المادة 59 من قانون العمل) ومن شرط المعاملة بالمثل.

* اغاء صاحب العمل الفلسطيني من 75% من رسم اجازة العمل (القانون 1/70).
* اغاء من الفحص المخبري (قرار رقم 1/7 تاريخ 2013/1/22).
* اغاء من شهادة الايداع المصرفية. (قرار رقم 1/7 تاريخ 2013/1/22).
يثبت مما تقدم أن أياً من وزراء العمل المتعاقبين لم يعف الأجراء الفلسطينيين وليس باستطاعته قانوناً اغاءهم من اجازة العمل بدليل القرار 1/7 الصادر عن الوزير سليم جريصاتي الذي اغفاهم من بعض المستندات عند تقدمهم للاستحصال على اجازة عمل.
كما انه لم تعفهم قرارات الوزراء السابقين من وجوب ابراز عقد العمل، بدليل ان مشروع المرسوم المقدم من الوزير محمد كبارة بتاريخ 2018/7/27 (الصادر بعد اعلان توصيات لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في آذار 2017) نصّ على أنه يتوجب على كل لاجئ فلسطيني الحصول على اجازة عمل، كما حدد لكل فئة من الأجراء المستندات المطلوبة لاستحصالهم على هذه الاجازة و"على وجوب تقديم عقد عمل عليه ختم المؤسسة" وتعهد من صاحب العمل بالتصريح عن العامل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3- أوصت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني بوجوب إقدام العمال الفلسطينيين على الاستحصال على إجازات عمل وتقدمت هذه اللجنة في آذار 2017 من مجلس الوزراء بتوصية تضمنت مشروع مرسوم تطبيقي للقانون رقم 129.

ولكن ليس من الضروري قانوناً صدور مراسيم تطبيقية للقانون 129، لأن هذا القانون:

* نافذ منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

* يطبق من قبل وزارة العمل منذ العام 2010.

4- لا مانع لدى وزارة العمل بإقرار مراسيم تطبيقية للقانون 129 اذا كانت تحدّ من هواجس الفلسطينيين من الاستثنائية.

- 5- منذ بدأنا تطبيق الخطة في حزيران 2019 قدمت وزارة العمل تسهيلات اضافية للاجئين الفلسطينيين، منها:
- * الغاء من شرط ابراز افادة ضمان او تعهد بتسجيل العامل في الضمان كشرط للحصول على اجازة عمل.
 - * الغاء اصحاب العمل الفلسطينيين من شرط تحديد حصتهم برأس مال الشركة بـ 100 مليون ليرة كحد أدنى.
 - * الغاء من اي تصديق لدى الكاتب العدل.
 - * عدم فرض نسب لعدد الاجراء الفلسطينيين مقارنة باللبنانيين كما هو حاصل مع العمال الاجانب.
 - * المساواة بين اللبنانيين والفلسطينيين في الغرامات التي يفرضها القانون.
 - * اكتفاء بإفادة من صاحب العمل تبين صفة العامل الفلسطيني وأجره الشهري وبدء ونوع عمله أو عقد عمل موقّع من صاحب العمل والعامل.
 - * اكتفاء بأي مستند يثبت وجود المؤسسة الخاصة بصاحب العمل (إفادة بلدية أو مختار...).
- وعليه إن الاصرار على اصدار اجازة عمل من دون اي اوراق ثبوتية من صاحب العمل يفرّغ الاجازة من مضمونها ويتنافى مع قرارات وزراء العمل السابقين ويخلق بلبلة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- 6- على الاجير الفلسطيني ان يثبت صفته كلاجئ مسجّل في سجلات وزارة الداخلية والبلديات كي يستفيد من تسهيلات القانونين 128 و 129. وهذا ينافي ادعاءات بعضهم ان حصول الفلسطينيين في لبنان على اجازات عمل يفقدهم صفتهم كلاجئين.
- 7- إن خطة وزارة العمل لم تستهدف الاجراء الفلسطينيين، لكن ليس بوسعنا أن نستثني فئة دون أخرى من تطبيق القانون.
- 8- من حسنات اجازة العمل انها تثبت للأجير الفلسطيني حقوقه تجاه صاحب العمل لناحية الاجر ومدة العمل والفرص السنوية. كما تسمح له الاستفادة من تعويض نهاية الخدمة، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يطبق ذلك منذ العام 2010.
- وتشير آخر احصاءات تقديرية لدى الضمان الى ان هناك حوالي 3,100 اجير فلسطيني، ومنهم يستفيد فقط ألف اجير فلسطيني من تعويض نهاية الخدمة بسبب حصولهم على اجازة عمل، فيما لا يستفيد 2100 اجير فلسطيني يسدون هم او ارباب عملهم الاشتراكات للضمان.
- مع الاشارة الى ان الحساب المستقل الخاص باللاجئين الفلسطينيين في الضمان قد بلغ لغاية تاريخه حوالي 14 مليار ليرة.

إننا منفتحون على أي نقاش وحوار في مجلس الوزراء في هذا الشأن وكذلك مناقشة أي ورقة عمل يقدمها الجانب الفلسطيني، وهذا ما لم يحصل حتى تاريخه.

لن اتوقف عند الافتراءات وحملات التجني ونظريات المؤامرات، ولكن يهمني ان اؤكد تعاطفي التام مع معاناة الشعب الفلسطيني عامة وفي لبنان خاصة ورفض المطلق لصفقة القرن وللتوطين وتضامني مع القضية الفلسطينية العادلة والتي تشكل القضية الاساسية التي يجمع عليها العالم العربي، وهذا ما عبرت عنه جهاراً من على المنابر العمالية العربية والعالمية في الاشهر الثلاثة الماضية. كما انني اشيد بحكمة ومسؤولية الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومبعوثه الخاص السيد عزام الاحمد، واتي على موقفهما الراض لكل اشكال التصعيد واصرارهما على التمسك بالحوار وتطبيق القوانين اللبنانية.

لقد آليتُ على نفسي أن يكون القانون اللبناني هو السقف الوحيد الذي استظله في مهام كوزير حفاظاً على الدولة والمؤسسات وحقوق اللبنانيين وغير اللبنانيين.

المستقبل، بيروت، 2019/8/1

25. مساعد لتنتياهو: السعودية تدرس شراء الغاز الطبيعي من "إسرائيل"

ذكر موقع وكالة بلومبيرغ الأميركية أن مسؤولاً مقرباً من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أكد أن السعودية تدرس شراء الغاز الطبيعي من إسرائيل. وأضافت الوكالة أن البلدين ناقشا بناء خط أنابيب يربط بين السعودية ومدينة إيلات الإسرائيلية، وفق ما أكده العضو السابق في الكنيست الإسرائيلي أيوب كارا. وتابعت بلومبيرغ أن مشروع طاقة بهذا الحجم سيتطلب علاقات دبلوماسية رسمية بين السعودية وإسرائيل، مرجحة أن تكون لذلك ردات فعل سياسية في المنطقة، حيث لا تزال إسرائيل مكروهة إلى حد كبير في العالم العربي بسبب معاملتها للفلسطينيين الذين يرزحون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وتحت الحصار في غزة.

الجزيرة.نت، 2019/8/1

26. مصادر أمنية إسرائيلية: ضربات أخرى قريبة للوجود الإيراني في العراق

تل أبيب: على الرغم من أن إسرائيل الرسمية لا تقر بمسؤوليتها عن القصف الذي نفذ لمواقع إيرانية في العراق، تم تسريب تصريحات لجهات أمنية في تل أبيب مفادها أن «إسرائيل وسعت من مجال مكافحتها الوجود الإيراني من سوريا ولبنان إلى العراق»، وقالت: «ستسمعون عن ضربات أخرى في

القريب ضد المواقع الإيرانية في العراق الموجهة ضد إسرائيل». وأكدت هذه الجهات أن التطورات الجديدة في السياسة الإسرائيلية تعود إلى نجاحاتها في دحر الإيرانيين من سوريا. وأضافت المصادر العسكرية الإسرائيلية، أن التلخيصات التي أعدت في «أمان»، شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، تقول إن «الغارات الإسرائيلية المكثفة على مواقع إيرانية في سوريا، التي نفذت خلال سنة 2018، تمكنت من تشويش الخطة الإيرانية لإقامة ممر بري لنقل الأسلحة، من إيران عبر العراق وسوريا إلى موانئ عربية في البحر الأبيض المتوسط. وقال مسؤول أمني في تل أبيب في حديث لصحيفة «يسرائيل هيوم»، التابعة مباشرة لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، إن «إصرار الإيرانيين على تحقيق هدفهم في تحديث أسلحة (حزب الله) وتقويته في مقابل إسرائيل، جعلتنا أكثر إصراراً على إجهاد مخططهم. ولذلك فإن ما بدأ بسوريا سيمتد إلى العراق». وأكد أن القيادات العسكرية معنية بالصمت إزاء ما يجري على الأرض. فالنشاط كان وسيبقى سرياً. لن نعلن مسؤوليتنا. وسنتصرف بما يتيح لنا حيزاً واسعاً من النشاط ولكن من دون التورط في تصعيد غير مرغوب.

الشرق الأوسط، لندن، 2019/8/1

27. فريدمان: نؤيد حكماً ذاتياً للفلسطينيين وخطتنا خالية من حل الدولتين

قال السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان إن واشنطن تؤيد حكماً ذاتياً فلسطينياً مدنياً موسعاً تنتهي حدوده عند النقطة التي يتقاطع فيها مع أمن إسرائيل، حسب وصفه. وأضاف فريدمان -خلال لقاء مع شبكة "سي أن أن" الإخبارية- أن واشنطن غير مستعدة حالياً لدعم قيام دولة فلسطينية كاملة. وتابع السفير -الذي يؤيد بقوة المواقف الإسرائيلية ومنها ما يتعلق بالاستيطان- أن خطة إدارة الرئيس ترامب للسلام الفلسطيني الإسرائيلي خالية من مصطلح حل الدولتين.

الجزيرة نت، الدوحة، 2019/8/1

28. يديعوت أحرونوت: ترامب يطلق خطته لـ"السلام" في كامب ديفيد

د ب أ: كشفت مصادر إعلامية «إسرائيلية» أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يعترزم إطلاق خطته للسلام في الشرق الأوسط بحضور قادة عرب في كامب ديفيد قبل الانتخابات «الإسرائيلية» المقررة في سبتمبر / أيلول القادم.

وأضافت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن جولة جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأميركي، للمنطقة التي بدأت أمس الأربعاء تهدف إلى إقناع القادة بحضور المؤتمر. وذكرت الصحيفة أن رئيس

الوزراء بنيامين نتنياهو يشارك في وضع الخطة التي سيقدمها ترامب، إلا أنه لن يشارك في المؤتمر.

ونقلت الصحيفة عن مصدر، لم تذكر اسمه، في واشنطن أنه يجري التخطيط لعقد المؤتمر قبل الانتخابات «الإسرائيلية» المقررة في الـ 17 سبتمبر القادم. وذكر المصدر أنه لا يعتقد أن نتنياهو سيشارك في المؤتمر، لأن وجوده سيجعل من الصعب على كوشنر إقناع القادة العرب بالحضور. وفتت الصحيفة إلى أنه من المتوقع أن يعرض ترامب خطة السلام في كامب ديفيد من دون الخوض في التفاصيل، وسيوافق على إقامة «كيان فلسطيني»، ولكن ليس بالضرورة «دولة فلسطينية»، وسيوافق على «وجود فلسطيني في القدس» ولكن ليس بالضرورة كعاصمة.

الخليج، الشارقة، 2019/8/1

29. سويسرا وهولندا تعلقان دعمهما بسبب "تقرير فساد" .. أونروا: نتعرض لضغوطات

رام الله- "القدس" دوت كوم - ترجمة خاصة: ذكرت إذاعة "كان العبرية"، اليوم الأربعاء، نقلاً عن تقارير صحفية أجنبية، أن سويسرا وهولندا قررتا تعليق دعمهما لووكالة "أونروا" بعد نشر تقرير حول فساد في المنظمة الأممية.

وكانت وكالات عالمية نشرت تقريراً مسرّباً للجنة الأخلاقيات في أونروا يشير لعمليات فساد طويلة، حيث نقل التقرير للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، ما أدى لاستغلال الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية للمطالبة بإغلاق أونروا.

وذكرت صحيفة التيلغراف الهولندية، أن الحكومة علقت مساهمتها السنوية بسبب التقرير ذاته، مشيرة إلى أن هولندا تتبرع بمبلغ 13 مليون يورو سنوياً.

من جهته، قال المتحدث باسم وكالة الأونروا سامي مشعشع إن ضغوطات خارجية تمارس على الوكالة وسط محاولات للتشكيك بدورها.

وأوضح مشعشع في تصريحات لإذاعة فلسطين الرسمية أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة في نيويورك كان أخطر الوكالة في بداية العام الجاري بأن هناك تحقيقاً سيتم عمله بناء على اتهامات، وهذا التحقيق ما زال جارياً ولم ينته ولم تصدر عنه أية نتائج.

القدس، القدس، 2019/7/31

30. كندا تمنع كتابة "صنع في إسرائيل" على منتج مستوطنة

ميرفت صادق-رام الله: ربح نشطاء فلسطينيون بقرار محكمة اتحادية كندية منع كتابة "صنع في إسرائيل" على زجاجات نبيذ صنع في مستوطنة "بسغوت" الإسرائيلية المقامة على أراضي مدينة البيرة وسط الضفة الغربية.

وفرضت المحكمة الكندية على الموردين المحليين إظهار عبارة "صنع في الأراضي المحتلة" على هذا المنتج بعد صراع قضائي استمر عامين على الأقل، تعرض خلالها القضاء الكندي وأصحاب القضية لضغوط من اللوبي الصهيوني وأجهزة الاحتلال الإسرائيلي لمنع النطق بهذا الحكم. ووصف نشطاء من مدينة البيرة الملاصقة لرام الله القرار بأنه "انتصار لفلسطين ولمدينة البيرة". وشدد المحامي الكندي ديمتري لاسكارس الذي تولى الدفاع في القضية -التي رفعها مواطنه الناشط ديفد كاتنبرغ- على أن من حق كل مواطن كندي معرفة مصدر أي منتج يشتريه، والتأكد من مكان تصنيعه وتعريفه إن كان في أرضٍ محتلة أو غيرها، وبناء عليه وافقت المحكمة على منع تداول "نبيذ بسغوت" تحت اسم "صنع في إسرائيل".

الجزيرة نت، الدوحة، 2019/7/31

31. أوصلو وصفقة القرن.. والاستراتيجية الفلسطينية البديلة

باسم عثمان

تتبنى إدارة الرئيس الأميركي، ترامب، بشأن الموضوع الفلسطيني، نهجاً مخالفاً لما كانت تتبعه الإدارات الأميركية السابقة، والتي كانت تُشرك الإسرائيليين والفلسطينيين في المفاوضات، وتضع الخطوط العريضة، وتترك للطرفين أن يقررا ويتفقا. تقوم إدارة ترامب على ركيزتين أساسيتين: السلام "الخارجي"، أي إدارة مفاوضات مع الدول العربية، بغرض تطبيع العلاقة مع "إسرائيل"، تحت بند مواجهة "المخاطر الاقليمية"، وعلى أمل أن تمارس الدول العربية نفوذها على الفلسطينيين، من أجل دفع السلام في الشرق الأوسط. سياسة الإكراه، وإجبار الفلسطينيين على القبول، من خلال رسم سياسة الأمر الواقع على الأرض: في موضوعات القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وتهويد الأراضي الفلسطينية وضمها، وإجراءات عقابية مثل تخفيض المساعدات، وإغلاق المكاتب الدبلوماسية، ونقل السفارة الأميركية إلى القدس.. إلخ.

بدأت "الخطة الترامبية" هذه بالتطبيقات العملية، وترسيخ "الحقائق السياسية والميدانية"، قبل الاطلاع عليها.

ليست هذه المرة الأولى التي تدعو فيها الولايات المتحدة إلى مسار اقتصادي، موازٍ للمسار السياسي في طرح رؤيتها لما تسميه حل قضية الشرق الأوسط، وتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بل يجب تأكيد أن هذه الدعوة تنتسب إلى نهج ثابت، اتبعته الولايات المتحدة في جميع المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. فالمسار التفاوضي الذي انطلق من مؤتمر مدريد في 1991، واستؤنف بمسارات ثنائية في واشنطن سنتين، بين الدول العربية المحتلة أراضيها (فلسطين ولبنان وسورية والأردن) وإسرائيل، على أن يتناول مصير الأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال، انطلق إلى جانبه مسار آخر، أطلقت عليه تسمية "المسار متعدد الأطراف"، وكان جدول أعماله مشابهاً لجدول أعمال ورشة البحرين، لا بل تجاوزه شمولاً، فتناول جميع القضايا في مداها الإقليمي الأوسع الذي يتجاوز حدود دول الطوق، أي القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما يرتبط بها من ملفات، كالبيئة والمياه والأمن والمراقبة على التسليح، وقضايا أخرى.

وهذا ما تحاول أن تستعيده "صفقة القرن" لصياغة التسوية السياسية للصراع في المنطقة، عبر البوابة الاقتصادية. وبالتالي، لسنا أمام مسار مستجد، بل أمام مسار يستأنف ما انقطع قبل عقدين ونيف، بصيغة جديدة؛ ذلك أنه على خلاف مسارات مفاوضات مدريد - واشنطن السياسية (الثنائية)، منح المشروع الأميركي الجديد الأولوية للمسار الاقتصادي، مدخلاً للمسار السياسي. وقد أعلن مستشار الرئيس الأميركي (وصهره)، جاريد كوشنر، ثلاثة أهداف، رُشّحت ورشة البحرين لتحقيقها:

تحقيق نمو اقتصادي فلسطيني بنسبة 100% على مدار عشر سنوات. توفير فرص عمل لمليون وثلاثمائة ألف فلسطيني خلال عشر سنوات؛ والعمل على تحقيقه لا يقل صعوبة عن الهدف الأول. تنمية اقتصادية، بحيث تساوي الصادرات الفلسطينية إلى الخارج 40% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه المشاريع، كما هي مرصودة في خطة كوشنر إلى ورشة المنامة، من الصعب جداً أن نجد مستثمراً، جاهزاً للمغامرة بأمواله فيها، لأنه لا يمكن أن يكون هناك استثمار مالي بمعزل عن معرفة مستقبل الأراضي الفلسطينية سياسياً وسيادياً، والكيان الذي سينشأ في سياق العملية السياسية. وبالتالي ما دامت الخطة تتجاهل تعريف المستقبل السيادي للكيان السياسي الفلسطيني، وطبيعة هذا الكيان، والذي ستهض عليه أعمدة النمو الاقتصادي، فإن عوامل الفشل ستبقى غالبية على مخرجات ورشة المنامة، في ما يتصل بالتسوية السياسية على المسار الفلسطيني. وهذا ما تؤكدته نتائج الورشة التي لم تخرج بالتزامات محددة من الدول والبنوك والشركات المشاركة.

وقد قوبلت ورشة المنامة، كما قوبلت صفقة ترامب، بموقف فلسطيني وطني موحد، جمع بين موقف القيادة الرسمية وفصائل العمل الوطني وعموم الحالة الشعبية. وقدمت الحالة الفلسطينية، في لحظة تاريخية نادرة، موقفاً موحداً صلباً و متماسكاً، لعب دوراً في استنهاض الحالة الشعبية العربية، هذا

الموقف، وإن حقق هدفه في نزع الغطاء السياسي الفلسطيني عن الورشة، وأفضل جانباً مهماً منها، سيبقى ناقصاً إذا لم ينتقل إلى الأمام بخطوات سياسية وعملية وميدانية، لمواجهة المشروع الأميركي - الإسرائيلي ومخرجات الورشة. ومرتكزات هذا المشروع:

الأول: إنكار أي دور لقرارات الشرعية الدولية في الوصول إلى التسوية السياسية، والتأكيد في المقابل على أن التسوية هي نتاج ومحصلة للأمر الواقع الذي نشأ على امتداد السنوات الخمسين للاحتلال، كما بالنسبة لقضيتي القدس والجولان السوري المحتل؛ أي الاعتراف بالضم والسيطرة الإسرائيلية، ومصادرتها لصالح الضم ومشاريع التهويد والاستعمار الاستيطاني.

الثاني: انطلاقاً مما سبق، لا تفترض "الصفقة" عقد مفاوضات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، للوصول إلى تسوية، بل تفترض أن وظيفة المفاوضات أن تجترح الآليات لتطبيق ما يسمى الأمر الواقع، أي أن الهامش المتاح أمام المفاوض الفلسطيني سيكون ضيقاً جداً، وسيتجاوز القضايا الأساسية، وقد يتيح له، في أفضل الأحوال، تحسين بعض الشروط الهامشية.

الثالث: وهو يشكل جديداً في سياسة الإدارة الأميركية للمسألة الفلسطينية، يقوم على أولوية الترتيبات على مستوى الإقليم، أي على المسار الأميركي - الإسرائيلي - الإقليمي العربي، يتم بالتوازي معها، أو ربما بعدها، الانتقال إلى المسار الفلسطيني، استناداً إلى ما ترتب من إنجازات على المسار الإقليمي: من ترتيبات اقتصادية على طريق دمج إسرائيل في المنطقة، وترتيبات أمنية بما ينسجم ويلبي أولويات الاستراتيجية والمصالح الأميركية - الإسرائيلية في الإقليم، وفي المنطقة عموماً؛ أي ترسيم العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة.

ويطرح كاتب هذه المقالة أن العنوان العريض للاستراتيجية الفلسطينية الجديدة والبديلة للمفاوضات العقيمة في إطار المسار السياسي، وعلى مدار السنوات السابقة "الخروج من اتفاقية أوسلو، لصالح استعادة البرنامج الوطني"، وقد رسمت دورة المجلس الوطني الآليات وأوضحت القرارات التي في الواسع من خلالها مغادرة "أوسلو". وهذه الاستراتيجية وهي:

إعلان انتهاء العمل بالمرحلة الانتقالية، وإنهاء الإلتزامات التي ترتبت عليها: لأن احتواء الانعكاسات الخطيرة لتطبيقات صفقة القرن يتطلب العمل على إنهاء الانقسام الداخلي

(الجغرافي والإداري والمؤسساتي والسياسي) من خلال التطبيق الميداني لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، وهو متطلب أساسي في مواجهة مع صفقة القرن والعمل على إحباطها. وقد كرس هذا الانقسام الذي تعيشه الحالة السياسية الفلسطينية الرسمية نظاماً سياسياً فردياً بصلاحيات مطلقة يدار فيه الحكم بمراسيم لا تخضع للرقابة أو المساءلة أو المراجعة، ما يتطلب دعوة هيئة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها إلى التوافق على

إجراءات إنهاء الانقسام، والدعوة إلى انتخابات شاملة، تتجدد فيها كل الشرعيات الفلسطينية، على أساس قانون انتخابي ديمقراطي، يعتمد نظام التمثيل النسبي الكامل لكل الهيئات والمؤسسات القيادية الفلسطينية في منظمة التحرير، وبما يعزز من موقعها السياسي والتمثيلي. وتتطلب مواجهة صفقة القرن، بوصفها إطاراً للتسوية السياسية والاقتصادية، فلسطينياً وعربياً، وظيفتها تصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، التوافق على استراتيجية وطنية شاملة، تستند إلى حالة وطنية فلسطينية متماسكة وآليات ميدانية فعالة، لتصويب العلاقات الائتلافية داخل منظمة التحرير ومؤسساتها، وإعادة بناء هذه العلاقات على قاعدة الديمقراطية والتوافقية والشراكة السياسية. وعلى القيادة الرسمية الفلسطينية مغادرة السياسة الانتزارية، وسياسة المماطلة والتسويق وتعطيل قرارات الإجماع الوطني، والشروع من دون تردد بخطوات فك الارتباط مع سلطات الاحتلال، والتحرر من قيود اتفاق أوسلو، رداً فلسطينياً متناسباً مع جرائم الاحتلال الاستيطانية والتهويدية للأراضي الفلسطينية، والصفقات الأميركية المشبوهة. وهذا لن يكون إلا بتنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وتحديد العلاقة مع "إسرائيل" باعتبارها دولة معادية تحتل أراضي دولة فلسطين إلى جانب استنهاض المقاومة الشعبية بجميع أشكالها، وتطويرها إلى انتفاضة شاملة، على طريق التحول إلى عصيان وطني شامل، يدفع المجتمع الدولي إلى التدخل لإلزام دولة الاحتلال باحترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

نحن أحوج ما نكون إلى استراتيجية وطنية لمواجهة خطر الاستيطان الإسرائيلي الذي بات تهديداً وجودياً للشعب الفلسطيني، كجزء من سياسة الاشتباك مع صفقة القرن، والدخول في حوار وطني شامل لطي صفحة الانقسام ومتطلبات فك الارتباط بدولة الاحتلال الإسرائيلي، ومتطلبات تدويل الحقوق والقضية الوطنية الفلسطينية وخوض معاركها في المحافل الدولية. ذلك أن سياسة التغول الأميركي الإسرائيلي والتلويح بسياسات التهميش والتصفية للقضية الفلسطينية تستند على استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الرسمي، وتعطيل تنفيذ قرارات الإجماع الوطني الفلسطيني. ونكوص دول عربية عن اعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، واتباع سياسة التطبيع مع كيان الاحتلال.

وفي السياق نفسه، تقوم الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية على: تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وتوصياته في الميدان. دعم كل أشكال المقاومة الشعبية وتصعيدها إلى انتفاضة عارمة في غزة والضفة الغربية والقدس. تدويل القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية للأمم المتحدة. ولأن الخلل الأساسي في الحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلة التحرر الوطني هو في الانقلاب السياسي للقيادة على البرنامج الوطني لصالح برنامج "أوسلو"، والحل في

العودة عن مسار "أوسلو" وكل التزاماته لصالح البرنامج الائتلافي الوطني والتزاماته البديلة في هذه المرحلة. ولا جدوى من مواجهة صفقة ترامب سياسياً وميدانياً في غياب تنفيذ قرارات مؤسسات منظمة التحرير في الميدان، وتدويل القضية والحقوق الوطنية.

العربي الجديد، لندن، 2019/7/1

32. الصهيونية و"العرق اليهودي"

جوزيف مسعد

لطالما كانت الصهيونية، شأنها في ذلك شأن جميع المشاريع الاستعمارية الاستيطانية، مهووسة بقضايا العرق. وحيث أنها برزت في أوج عصر الاستعمار الأوروبي وصعود علم الأعراق، فقد سعت إلى الإفادة من الاثنين. وقد أدرك الصهاينة مبكراً أن تقديمهم لمزاعم عرقية أساسي وجوهري لمشروعهم الاستعماري، وهو فهم لم يزل يُلهم ويُملّي السياسات الاستعمارية والإسرائيلية إلى اليوم. قام علماء اللغة الأوروبيون في القرن الثامن عشر باختراع تصنيف «السامية» لوصف لغات شرق المتوسط والقرن الأفريقي - العربية والعبرية والآرامية والأمهرية وغيرها - لتمييزها عن اللغات الهندوأوروبية الآرية. ومنذ تلك اللحظة دأب المسيحيون الأوروبيون على اعتبار اليهود الأوروبيين، الذين لم يكونوا يتكلمون العبرية، «ساميين»، بناءً على المزاعم الدينية المسيحية واليهودية القائلة بأن اليهود الأوروبيين يتحدرون من العبرانيين الفلسطينيين القدامى. لكن الغريب في الأمر هو أن أحداً لم يزعم في حينها أو حتى في عصرنا هذا أن المسيحيين الأوروبيين هم أيضاً يتحدرون بدورهم من المسيحيين الفلسطينيين القدامى.

لقد أثبتت الأبحاث التاريخية منذ عدة عقود بأن مسيحيي ويهود أوروبا هم من شعوب أوروبا الأصلية الذين اعتنقوا الدينين الفلسطينيّين، المسيحية واليهودية، وليسوا متحدّرين من معتقتهما الأوائل، شأنهما في ذلك شأن المسلمين الإندونيسيين أو الصينيين أو البوسنيين اليوم الذين لا يمكن الزعم البتة من أنهم يتحدرون من المسلمين الأوائل من عرب الجزيرة العربية. لكن استمرار الاعتقاد بأن اليهود الأوروبيين أغراب عن أوروبا كان وما يزل ينهل من عمق الفكر العرقي الأوروبي ورسوخه ومن عمق النزعة العنصرية في ثقافة أوروبا، وهو اعتقاد تبنته الحركة الصهيونية. منذ نشأة اللاسامية كأيدولوجيا سياسية، تمسكت بالتصنيف اللغوي للسامية، الذي قام اللاساميون بتحويله إلى تصنيف عرقي. وهو ما أصر عليه النمساوي فيلهلم مار، الذي نحت مصطلح «اللاسامية» في عام 1879، زاعماً أن عدا اللاساميين لليهود لا يرتكز على أساس دينهم، وهي

الحجة التي كانت معتمدة من قبل أعداء اليهود من المسيحيين الأوروبيين قبل ظهور اللاسامية، بل تحديداً على «عرقهم».

قبلت الصهيونية الزعم القائل بأن اليهود يشكلون «عرقاً» منفصلاً عن عرق الأغيار المسيحيين وتبنته كأساس لمشروعها الاستعماري. وكما كان الحال مع المسيحيين الأوروبيين الذين اعتبروا عرقهم «الأرقى» مبرراً لاستعمارهم لغير الأوروبيين، استخدم الصهاينة، كأعضاء جدد في نادي المستعمرين الأوروبيين، حججاً مشابهة لاستعمار أرض الفلسطينيين.

وفي سعيهم لتعزيز المزايم العرقية الصهيونية، قام علماء يهود صهاينة بإنشاء «منظمة الإحصاءات اليهودية» في برلين في عام 1902 لدراسة أسباب «الانحلال» العرقي عند اليهود الأوروبيين ومسائل أخرى ذات صلة. في واقع الأمر، كانت مسألة «الانحلال العرقي» قد برزت قبل ذلك بعقد من الزمن عندما قام ماكس نورداو، الرجل الثاني بعد ثيودور هرتسل في الحركة الصهيونية، باختراع مفهوم «الانحلال» في كتابه الذي روج للموضوع والذي صدر في عام 1892 تحت عنوان «الانحلال» أو Degeneration. وقد أصرّ العلماء الصهاينة على مفهوم «العرق اليهودي»، ومركزية الديموغرافيا اليهودية لبقاء العرق، والصحة الجسمانية لليهود أوروبا، ومعدل الزواج المختلط بغير اليهود، ومعدل الولادة عند اليهود، ناهيك عن معدل هجر اليهودية واعتناق اليهود للدين المسيحي. وقد قام العلماء الصهاينة بتشخيص حالة يهود أوروبا بالـ «انحلال» الذي زعموا بأنه أصابهم نتيجة وجودهم في الشتات. وبالتالي، كان مشروع الصهيونية لإعادة تأهيل «العرق اليهودي» قائماً على إنشاء دولة استعمارية - استيطانية لليهود الأوروبيين في فلسطين. المثير في هذه السجلات العرقية المبكرة داخل الحركة الصهيونية هو أن الصهاينة اعتبروا أن أسباب «انحلال» اليهود لم تكن «عرقية» بل «تاريخية»، وأنه بمقدور الحركة الصهيونية أن توقف هذا الانحلال المزعوم من خلال النشاط الصهيوني الثقافي والاستعماري.

وقد اعتبر الصهاينة أن انخفاض معدل الولادة عند اليهود هو دليل على «الانحلال». فقد عبّر بعض العلماء الصهاينة، بمن فيهم إلياس أورباخ (طبيب) و ج. م. يودت (عالم إناسة) عن شدة قلقهم من مسألة نقاء العرق اليهودي. فقد حاججوا بأن العبرانيين القدامى اختلطوا بغيرهم من الساميين القدامى، ومن بعدهم بقي اليهود الأوروبيون منذ الحروب الصليبية وحتى الثورة الفرنسية أنقياء العرق جزاءً انعزالهم عن المسيحيين الأوروبيين. لكن الأمور اختلفت بعد عصر التنوير الذي هدد النقاء العرقي اليهودي بحسبهم، نتيجة الزواج المختلط الذي أدخل دماءً غير نقية في العرق. لكنهم سارعوا للتوضيح أن المسألة غير مقلقة حيث أن أغلبية الأطفال الناتجين عن الزواج المختلط يبقون لحسن الحظ خارج المجتمع اليهودي، كما هو الوضع في حالة اليهود الذين يهجرون دينهم

ويعتقون المسيحية، وهذا ما حافظ على نقاء العرق في المجتمعات اليهودية في أوروبا. لكن بالمقارنة بهذا الوضع العرقي، فإن الظروف الاجتماعية في الشتات واللاسامية هي ما شكّلت أسباب «الانحلال» الجسماني والنفسي عند اليهود، والتي بخلاف الانحلال العرقي يمكن التغلب عليه من خلال الاستعمار اليهودي لفلسطين، والذي شرعت الحركة الصهيونية في تحقيقه نيابة عن اليهود. لكن المعضلة التي واجهت الصهاينة هي أنه بعد تأكدهم على أن اليهود يشكلون عرقاً كان عليهم أن يثبتوا بأنهم متحدرون من العبرانيين القدامى، وهو زعمٌ كان ينافسهم عليه شعب آخر، لا سيما الشعب الفلسطيني الذي سكن فلسطين منذ الأزل.

وكما هو الحال مع جيرانهم المصريين والسوريين والعراقيين، يقال إن الفلسطينيين اختلطوا بالفاثحين العرب المتحدرين من الجزيرة العربية بعد غزوهم المنطقة في القرن السابع. فلا يزعم الصهاينة مثلاً بأن المصريين والسوريين والعراقيين المعاصرين هم حصرياً من سلالة عرب الجزيرة العربية، بل بأنهم الشعوب الأصلية لهذه البلاد التي اختلطت بعرب الجزيرة (وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفاثحين العرب المسلمين لم يستوطنوا هذه المناطق بل أنشأوا معسكرات منفصلة سكنها الجنود المسلمون خارج المدن). لكن، رغم ذلك، يصر الصهاينة على زعمهم الخيالي بأن الفلسطينيين، بخلاف جيرانهم، يتحدرون حصرياً من عرب الجزيرة العربية. وتغدو المزاعم الصهيونية جوهرية في هذا السياق بالتحديد.

وحيث إن المصريين المعاصرين يدّعون بأنهم يتحدرون من المصريين القدامى أو الفراعنة دون إثارة القلاقل، كما يدعي العراقيون المعاصرون أنهم يتحدّرون من البابليين والسومريين وغيرهم ممن استوطن بلاد ما بين النهرين، ويدّعي الأردنيون المعاصرون بأنهم يتحدرون من الأنباط... إلخ، يأتي التهديد من الفلسطينيين الذين يدعون أن العبرانيين القدامى ومعهم كل الشعوب التي سكنت أرض فلسطين في تلك الفترة، لا سيما الكنعانيين والفلسطينيين القدامى Philistines، هم أجدادهم.

والمفارقة هنا تكمن في أن مؤسسي دولة إسرائيل الحديثة، دافيد بن غوريون ويتسحاق بن تسفي (الذي شغل منصب رئيس جمهورية إسرائيل الثاني بعد إقامة الدولة) أصراً في كتاب نشره في عام 1918 بأن الفلاحين الفلسطينيين (الذين كانوا أغلبية الشعب الفلسطيني في تلك الفترة) يتحدرون من العبرانيين القدامى. وقد حافظ الفلاحون الفلسطينيون، بحسب المؤلفين، على تقاليد أجدادهم العبرانيين، لا سيما بحفاظهم على ذات الأسماء القديمة لقراهم. وبالفعل «رغم الاختلاط الكبير الذي حصل، بقي أغلبية الفلاحين في فلسطين الغربية [أي خارج منطقة شرق الأردن] موحدّين في هويتهم الخارجية وفي أصولهم، وفي عروقهم تجري الكثير من الدماء اليهودية دون شك، والتي أنتهم من

الفلاحين اليهود الذين في سنوات المعاناة والاضطهاد المرّوع تخلّوا عن تقاليدهم وشعبهم كي يحافظوا على ارتباطهم وإخلاصهم لأرض اليهود».

أما أن يقوم قادة الحركة الصهيونية بالإقرار بأن الفلسطينيين هم السكان القدامى لهذه الأرض، وبأن أغلبهم قد هجر دينه اليهودي والأديان الأخرى في تلك الفترة واعتنق المسيحية وبعد ذلك اعتنق معظمهم الإسلام، فقد شكّل سابقة خطيرة كان ينبغي أن تُمحي من الذاكرة الرسمية للصهيونية وإسرائيل. وهذا بالفعل ما حصل.

يبدو أن هذه الخلفية هي ما يربح أيديولوجي الصهيونية ومزاعمهم العرقية. وقد مثّل التقدم الذي حصل في العقود القليلة الماضية في علم الوراثة والمزاعم الواهية لممتهمني هذا العلم التجاريين هدية كبيرة لمروجي العرقية الصهيونية. وحيث إن بحث المشعوذين عن «الجين اليهودي» أصبح الكنز المدفون الذي ينبغي على علماء الأعراق والعلماء العنصريين أن يعثروا عليه، وجد البعض في إسرائيل فيه استخدامات عملية على الفور لزيادة عدد اليهود على مستوى العالم، وبالتالي زيادة عدد من تقول الصهيونية بأنهم يمتلكون حقاً استعمارياً للاستيلاء على أرض الفلسطينيين. وقد قام منذ عامين بعض الخبراء الإسرائيليين في علم الجينات و«الهلخه» (أو الشريعة اليهودية) «بدراسة ما يدعونه بالـ «الجين اليهودي»» زاعمين «أن هذا الجين سيساعد في إثبات يهودية الأشخاص بحسب الشرع اليهودي»، وهو ما سيجنّب من لا يستطيع إقناع الحاخامات بيهوديته ضرورة خوض العملية والطقوس الشاقة لاعتناق الدين اليهودي.

وتماشياً مع علم الوراثة هذا المليء بالدجل، قفز بنيامين نتنياهو ابتهاجاً جراء استنتاجات علماء الوراثة والآثار الذين اكتشفوا مؤخراً بعض الهياكل العظمية للفلسطينيين القدامى والتي قالوا إن علاماتها الجينية تؤشر إلى أنهم قد أتوا أصلاً من جنوب أوروبا، وهو ما أثبت للعريقتين الصهيونية بأن ليس للفلسطينيين المعاصرين (الذين يعتبرونهم أحفاد عرب الجزيرة العربية) أي صلة بالفلسطينيين القدامى وبالتالي لا يمتلكون أي حق في وطنهم.

إن الحجج التي تقدمها الصهيونية ذات شقين: الزعم الصهيوني الأول الذي يقمّ بلا سند هو أن الأوروبيين الذين اعتنقوا الدين اليهودي وأحفادهم هم الفلسطينيون الأصليون الحقيقيون والذين غابوا عن البلاد لمدة ألفي سنة لكنهم ما زالوا يمتلكون «حق» العودة إلى وطنهم القديم والاستيلاء عليه وطرد سكانه منه؛ أما الزعم الثاني والمكمل للأول فهو أن الشعب الفلسطيني الأصلي هم الغرباء عن هذه الأرض وبأنهم هم، وليس اليهود الأوروبيون، من يتحدرون من أصول خارج فلسطين. وبخلاف اليهود الأوروبيين الذين يستطيعون الحفاظ بعد ألفي عام من وجودهم في أوروبا على «حق» العودة إلى أرض آسيوية لم يأتوا منها، فإن ليس للفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل من وطنهم في

عام 1948 وما بعد الحق في العودة إلى ديارهم بعد سبعة عقود فقط من نفيهم عنها. فما يجعل هذه الحجة الإسرائيلية العنصرية مقبولة لدى أغلب البيض الأميركيين والأوروبيين هي العرقية التي تشكل مرساتها منذ القرن التاسع عشر.

لم نزل نعيش في عصر علم الأعراق والتبريرات الاستعمارية كما كنا في القرن التاسع عشر. وتكمن المفارقة هنا في أن مناصري إسرائيل والصهيونية الليبراليين والمحافظين الأوروبيين والأميركيين، من اليهود والمسيحيين الأغيار على حد سواء، لا يجدون ما يبغضونه في هذا الالتزام الصهيوني بالاثنين والإصرار عليهما.

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك، صدر له حديثاً كتاب «الإسلام في الليبرالية» عن جداول للنشر، بيروت (2018) وكتاب «آثار استعمارية: تشكل الهوية الوطنية في الأردن» عن دار مدارات، القاهرة (2019).

الأخبار، بيروت، 2019/7/31

33. "المصغر الإسرائيلي": إقرار البناء للفلسطينيين في المنطقة "ج" خطوة لتعميق السيادة الإسرائيلية

نوعاً لنداو

صادق الكابنت أمس على بناء 715 وحدة سكنية في قرى فلسطينية في مناطق "ج". جهات مطلعة على تفاصيل القرار قالت للصحيفة بأن هذه الخطوة هي جزء من تغيير أساسي في السياسة من جانب حكومة إسرائيل، استهدفت إبعاد السلطة الفلسطينية عن التدخل في الخطوات التخطيطية على الأرض. هذا إلى جانب محاولة مواجهة الانتقاد القانوني والدولي المتزايد الذي يقول إن إسرائيل تدمر مباني وبلدات فلسطينية في المنطقة ولا تسمح لأي زيادة طبيعية للسكان هناك.

صودق على الخطة من خلال اتصالات هاتفية صوت فيها كل وزراء الكابنت لصالحها. ليس واضحاً إذا كان الأمر يتعلق بوحدات فلسطينية جديدة أو فقط مصادقة على وحدات صدر ضدها أمر هدم في هذه الأثناء. إلى جانب ذلك، حسب جهات مطلعة على التفاصيل، تمت المصادقة للمستوطنين على بناء 6 آلاف وحدة سكنية.

الوزير بتسلييل سموتريتش أكد أمس أن هدف البناء الفلسطيني هو تعميق السيادة في مناطق "ج". في التعليق الذي نشره أمس في صفحته في "فيسبوك" كتب سموتريتش بأنه "أخيراً حدثت الانعطافة في حكومة إسرائيل في مواجهة سرطان الإرهاب المتفشي داخلنا... للمرة الأولى تقرر دولة إسرائيل أن سيتم تنفيذ بناء في مناطق (ج)، لكن للعرب الذين هم سكان أصليون في المنطقة منذ العام 1994 (اتفاق أوسلو ب)، وليس للعرب الذين جاؤوا بعد ذلك من مناطق (أ و ب)". وحسب أقواله،

فإن إسرائيل تقرر بأن الفلسطينيين يمكنهم التطور، لكن "فقط في المناطق التي لا يضررون فيها الاستيطان والأمن. ولا يخلقون توصلاتاً أو ينتجون دولة فلسطينية في الواقع. مناطق لا تخدم المصالح الوطنية للعرب، بل المصالح الاستراتيجية لدولة إسرائيل. للمرة الأولى، إسرائيل ستطبق سيادتها ومسئوليتها على كل المنطقة وتحمل المسؤولية عما يحدث فيها".

تأتي المصادقة على خطط البناء للعرب على خلفية زيارة جاريد كوشنر في إسرائيل، صهر ومستشار الرئيس الأمريكي، التي ستجري في الأيام القليلة. كوشنر هو المسؤول عن خطة السلام الأمريكية بين إسرائيل والفلسطينيين. جهات سياسية تقدر بأن النقاش حول البناء الفلسطيني في مناطق (ج) جاء بضغط من أمريكا.

أول أمس، بعد نشر خطة البناء في قناة "كان"، أرسل رؤساء المجالس الإقليمية في المناطق بيانات شديدة إلى الصحف ضد رئيس الحكومة نتنياهو. جميع البيانات خرجت في فترات زمنية متقاربة وظهر أنها منسقة الواحدة مع الأخرى. رئيس مجلس "متيه بنيامين" إسرائيل غانتس، ورئيس مجلس السامرة يوسي بغان، أصدرتا بياناً مشتركاً جاء فيه أن "التقرير الذي يتحدث عن وجود نقاش في الكابنت بهدف المصادقة على خطة بناء للعرب في مناطق (ج) مقلق جداً. السلطة الفلسطينية بمساعدة وتمويل جهات أجنبية تقوم بالبناء الكثيف وغير القانوني في هذه المناطق لهدف واحد وواضح، وهو إقامة دولة إرهاب في قلب البلاد. نأمل أن هذا الأمر لا يشكل إشارات على توجه الحكومة التي سيتم تشكيلها بعد الانتخابات".

رئيس المجلس الإقليمي لجنوب جبل الخليل، يوحاي دمري، قال إنه "تفاجأ من اكتشاف ما نشر"، و"مخيب للأمل أنه في الوقت الذي ندير فيه نضالاً متصلباً ضد الحلقة الخائفة الفلسطينية الموجودة حول مستوطناتنا، ومن أجل ذلك يجدر عقد الكابنت. نحصل على كتف باردة من جانب وزراء الكابنت والحكومة". رئيس المجلس الإقليمي "غوش عتصيون"، شلومو نئمان، قال: "أجزاء الوطن التي تسمى مناطق "ج" منذ كارثة أوسلو هي كبش الفداء الذي خلفه اليسار النائم تحت السيطرة الكاملة لشعب إسرائيل... لقد اكتشفنا أن المقاربة العربية لسرقة دونم وراء دونم... ببساطة توتي ثمارها".

في نقاشات الكابنت لم يتم تفصيل خطة البناء. على الأغلب تطالب جهات سياسية بالمصادقة على بناء واسع في المناطق، الذي يظهر بعد ذلك بأنه مكرر - مثلاً، عندما يشرعون بناء قائماً أو عندما يكررون مناقصات تم إغلاقها، وهكذا.

هآرتس 2019/7/31

القدس العربي، لندن، 2019/7/31

34. كاريكاتير:



القدس، القدس، 2019/8/1